Canada

PALTRADE
مركز التجارة الفلسطيني - بال ترايد
PALESTINE TRADE CENTER

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية
Palestinian National Authority
Ministry of National Economy

International Trade Centre

UNDP
Empowered lives
Resilient Nations

دراسة تقييمية و ورقة موقف

التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة العربية السعودية

تقييم أثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرار الحكومة السعودية
بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية

2014

Palestinian Information Technology Association of Companies

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية
Federation of Palestinian Chambers of Commerce, Industry &Agriculture

موسسة المواصفات الفلسطينية
PSI

هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية
Palestinian Investment Promotion Agency
PIPA

PFBA
إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين
Palestinian Federation of Businessmen Associations

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
Palestinian Federation of Industries

PCBS

دراسة تقييمية و ورقة موقف

التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة العربية السعودية

تقييم أثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرار الحكومة السعودية بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية

2014

تم إعداد هذه الدراسة التقييمية وورقة الموقف من قبل مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد وبالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والشركاء ذوي العلاقة من القطاعين العام والخاص - بدعم من الحكومة الكندية ضمن مشروع "تنمية الصادرات" وبالتعاون مع مركز التجارة الدولي (ITC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)،

حقوق الطبع محفوظة، بال تريد: فلسطين، 2014

www.paltrade.org
Tel: +970 2 240 8383
Fax: +970 2 240 8370

المحتويات

ملخص تنفيذي	5
مقدمة	7
منهجية Sussex Framework	8
لمحة عن الأداء الاقتصادي الفلسطيني	10
التجارة الفلسطينية الخارجية	14
التبادل التجاري الفلسطيني مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA	17
واقع التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة العربية السعودية	19
أثر الاندماج السطحي (Shallow Integration) على التبادل التجاري بين فلسطين والسعودية	24
الاندماج العميق (Deep Integration)	32
الختام	37
ورقة الموقف - تعزيز التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة العربية السعودية	39
الملاحق	47

قائمة الأشكال التوضيحية

الشكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الفترة 1994 - 2013	10
الشكل رقم (2) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013	11
الشكل رقم (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1994 - 2013	11
الشكل رقم (4) مساهمة قطاعات الخدمات الفرعية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1994 - 2013	12
الشكل رقم (5) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين في الفترة 2004 - 2013	13
الشكل رقم (6) نسبة مساهمة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2007 - 2013	14
الشكل رقم (7) التجارة الفلسطينية الخارجية المرصودة والعجز في الميزان التجاري السلعي في الفترة 1995 - 2013	14
الشكل رقم (8) نسبة التغير في التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم خلال 16 عام	15
الشكل رقم (9) التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية في الفترة 1996 - 2013	16
الشكل رقم (10) التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية في الفترة 1996 - 2013	16
الشكل رقم (11) حجم التبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفترة 1996 - 2013	17
الشكل رقم (12) نسبة التبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إجمالي التبادل التجاري الفلسطيني في الفترة 1996 - 2013	18
الشكل رقم (13) أكثر الدول العربية استيرادا من فلسطين في الفترة 1996 - 2013	18
الشكل رقم (14) حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع السعودية خلال 17 عام	19
الشكل رقم (15) نسبة التبادل التجاري الفلسطيني مع السعودية الى حجم التبادل التجاري مع منطقة GAFTA	20
الشكل رقم (16) أهم الصادرات الفلسطينية تصديرا الى السعودية في الفترة 1996 - 1999	20
الشكل رقم (17) أهم الصادرات الفلسطينية التي تم تصديرها الى السعودية في الفترة 2000 - 2004	21
الشكل رقم (18) أهم الصادرات الفلسطينية التي تم تصديرها الى السعودية في الفترة 2005 - 2012	22
الشكل رقم (19) أكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية في العام 2013	22
الشكل رقم (20) أهم الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004 - 2013	23
الشكل رقم (21) أهم الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية خلال العام 2013	23
الشكل رقم (22) التعرفة الجمركية الإسرائيلية والسعودية خلال الفترة 1999 - 2012	25

الشكل رقم (23) مؤشر تركيز الصادرات الفلسطينية الى السعودية خلال الفترة 2007 - 2013	28
الشكل رقم (24) مؤشر تشابه هيكلية/الصادرات التجارية لكل من فلسطين والسعودية في الفترة 2007 - 2013	31
الشكل رقم (25) مؤشر الصناعة داخل التجارة في الفترة 2007 - 2013	32

الجداول

جدول رقم (1) قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية في الفترة 1996 - 1999	21
جدول رقم (2) قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية في الفترة 2000 - 2004	21
جدول رقم (3) قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية خلال العام 2013	23
جدول رقم (4) قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية استيرادا من السعودية خلال العام 2013	24
جدول رقم (5) مقارنة التعرفة الجمركية التي يفرضها كلا البلدين (السعودية وإسرائيل) على الواردات بشكل عام	25
جدول رقم (6) السلع التي تفرض عليها السعودية أعلى مستوى من التعرفة الجمركية وأكثر السلع الفلسطينية تصديرا الى العالم	27
جدول رقم (7) مقارنة الميزة النسبية الظاهرة لأكثر 15 منتج تصديرا من البلدين مع الميزة النسبية لكلا البلدين لهذه السلع	29
جدول رقم (8) مقارنة الميزة النسبية الظاهرة لأكثر 15 منتج فلسطيني تصديرا مع الميزة النسبية لكلا البلدين لهذه السلع	30

الملاحق

ملحق رقم (1) قرار الخارجية السعودية بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية	49
ملحق رقم (2) النص القانوني لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	50
ملحق رقم (3) التوزيع الجغرافي للتجارة الفلسطينية على مستوى العالم لعام 2013	61
ملحق رقم (4) أكثر المنتجات الفلسطينية تصديراً إلى العالم لعام 2013	62

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرار الحكومة السعودية بمنح الصادرات الفلسطينية إعفاء جمركي، وتحديد جوانب الضعف التي كان لها الأثر السلبي على محدودية التبادل التجاري بين البلدين، وبالذات محدودية حجم الصادرات الفلسطينية الى السعودية في ضوء الهدف الأساسي وهو تنمية الصادرات الفلسطينية، ولهذا الخصوص تم تطبيق منهجية Sussex Framework وهي منهجية علمية تم تطويرها من قبل مجموعة من الباحثين المختصين، وتركز على المؤشرات الإحصائية الوصفية المختارة، بحيث يمكن استخلاص استنتاجات تحليلية يتم استخدامها لتقييم الآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الحرة، وتبحث المنهجية في محورين اساسيين وهما الاندماج السطحي والاندماج العميق.

تحظى الصادرات الفلسطينية الى السعودية بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية السعودية سواء في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و/أو وفق قرار القمة العربية رقم 200 لسنة 2000 الذي اقتضى إعفاء من الرسوم الجمركية وبنسبة ٪100 أي إعفاء كامل، والذي على غراره منحت فلسطين إعفاء جمركي كامل من قبل الحكومة السعودية بموجب قرار يجدد سنويا، بصيغة (استمرار السماح بإستيراد السلع الفلسطينية وإستمرار تحمل الدولة (السعودية) الرسوم الجمركية الخاصة بها)، فبالرغم من ذلك الا أن التبادل التجاري الفلسطيني السعودي وبالذات الصادرات الفلسطينية الى السعودية ليس نهائيا بالمستوى المطلوب، حيث تشكل الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية 43,997 مليون دولار بينما لم تتجاوز الصادرات 8,421 دولار أمريكي.

على مستوى الاندماج السطحي Shallow Integration: شهدت الصادرات الفلسطينية الى السعودية انخفاضا ملموسا في العام 2013 بنسبة ٪24 تقريبا عن العام 2012، كما شكلت الصادرات الفلسطينية الى السعودية من حجم الصادرات الفلسطينية الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نسبة ٪10 وأقل من ٪1 من إجمالي الصادرات الفلسطينية الى العالم، اما بالنسبة للواردات فقد سجلت الواردات الفلسطينية من السعودية إرتفاعا ملموسا بنسبة ٪27 عن العام 2012، وتشكل الواردات الفلسطينية من السعودية نسبة ٪20 تقريبا من حجم الواردات الفلسطينية من منطقة التجارة الحرة العربية، فمنذ العام 1996 حتى العام 2013 أي على مدار 17 عام، ازدادت الصادرات الفلسطينية الى السعودية بحجم 6,322 مليون دولار أمريكي فقط، أما بالنسبة للواردات فتجدر الإشارة أنه في العام 1996 لم تسجل واردات ملموسة من السعودية، ومن الجدير بالذكر أن خلال الفترة 1996 الى 2006 كانت الواردات الفلسطينية من السعودية أقل من الواردات، لكن انعكست الأمور في العام 2007، حين انخفضت الصادرات الفلسطينية مقابل ارتفاع الواردات من السعودية وكذلك للفترة 2010 الى 2012.

وصفت الصادرات الفلسطينية الى السعودية بانها مركزة نسبيا على المستوى السلعي، فقد وصل مؤشر تركيز/تنوع الصادرات الى 0.240 على مستوى 6digits، من جانب آخر فإن مؤشر تركيز/تنوع الصادرات السعودية الى فلسطين في العام 2013 وصل الى 0.243 على مستوى 6digits، لهذا فإن صادرات كلا البلدين في حالة تركيز ولكنها متنوعة نسبيا.

كما تركزت الصادرات الفلسطينية الى السعودية خلال 17 عاما على عدد محدود من منتجات رئيسية وهي زيت الزيتون البكر (SITC 42141) والبرتقال الطازج والمبرد (HS 6digits-080510) وحجر البناء (HS 6digits 680221-680229) والأحذية بمختلف الأنواع (HS 640510) وغيرها من المنتجات الأخرى.

من جانب آخر عند مقارنة صادرات كل من السعودية وفلسطين الى العالم من حيث مدى التشابه بينها، نجد ان المؤشر هو 0.018 على مستوى HS 6digits للعام 2013، ويهذا يعني فيما يتعلق بهيكلية الصادرات أنه لا تشابه بين صادرات البلدين وهذا يدل على انه ليس من المحتمل ان يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي. وهذا قد يعطي مؤشر الى طبيعة الموارد المتاحة والمرونة في تطوير السلع الحالية أو إنتاج سلع إضافية في الصناعات الفلسطينية آخذين بالاعتبار أنه كلما اتيح المجال لسلع تحظى بميزة مقارنة نسبية أي إنتاجها بكفاءة عالية وتكلفة قليلة كلما كانت الفرصة أكبر لتنويع الصادرات وإمكانية تشابها مع صادرات الدول الأخرى بهدف المنافسة، وفي هذا الجانب فقد تم تحديد أهم المنتجات والتي تحظى بكفاءة عالية (أقل تكلفة إنتاجية وجودة عالية) فتم حساب مؤشر ميزة المقارنة النسبية لكل من فلسطين والسعودية للعام 2013، ومقارنتها لأهم/أكثر السلع تصديرا لكلا البلدين، واتضح ان هناك اختلاف واضح في هذه الميزة بين صادرات كل من البلدين، حيث تتميز الصادرات الفلسطينية لأهم السلع تصديرا عن السلع السعودية بشكل ملحوظ وهذا يعني أن هذه المنتجات تتمتع بقدرة تصديرية تنافسية، بالمقابل تتمتع السعودية بهذه الميزة لأكثر 15 منتج تصديرا الى الأسواق العالمية عن فلسطين وهذا يعكس مدى تخصصية كل دولة بإنتاج سلع معينة، مما يتيح المجال لخلق تجارة وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين لهذه السلع، اما فيما يتعلق بمدى تداخل الصادرات والواردات لمجموعة معينة من السلع أو القطاعات بين البلدين لقياس إمكانية تحقيق التجارة داخل الصناعة، ضمن مراحل الإنتاج وإيجاد فرص صناعة تكميلية، فقد سجل هذا المؤشر درجة وصلت الى 0.321 للعام 2013 لكافة القطاعات وعلى مستوى 6digits، فنجد أن هناك منتجات محددة من المحتمل ان توفر فرصة لخلق تجارة داخل الصناعة من ابرزها المنتجات التالية: التمور 0.52 على مستوى (6digits HS 080410) والصلصات والتوابل 0.36 على مستوى (6digits

HS 210390) والصناعات البلاستيكية 0.03. على مستوى (6digits HS 392690) حيث ان فلسطين تصدر وتستورد هذه المنتجات.

أما من حيث الواردات فقد شكلت مادة البولي اثلين بأشكالها الأولية المختلفة أبرز الواردات الفلسطينية من السعودية فمثلا في العام 2013 شكلت هذه المادة ٪60 من إجمالي الواردات الفلسطينية من السعودية يليها مباشرة المياه المعدنية والغازية بنسبة ٪21 من إجمالي حجم الواردات الفلسطينية من السعودية.

أما على المستوى الثاني Deep integration: ويتعلق بإزالة المعيقات غير الجمركية وهذا من شانه أن يمنح المزيد من المكاسب التي تتمثل في اتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة وزيادة المنافسة لصالح المستهلك، ورفع كفاءة الإنتاج وجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي يكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية فعلى هذا المستوى تجدر الإشارة الى ابرز القضايا التي حالت دون تنمية الصادرات الفلسطينية الى السعودية:

أولاً: وجود تحفظ لدى الحكومة السعودية على ابرام اتفاقيات مع السلطة الفلسطينية لأسباب سياسية، مما ينعكس على عدم وجود اتفاقيات تجارية بين البلدين الى الآن، وبالتالي تبقى العلاقة التجارية غير منظمة بالشكل المطلوب ولا يوجد آليات تواصل سلسة وواضحة لمتابعة القضايا المرتبطة بالحركة التجارية، وخاصة عملية التصدير الى السعودية.

ثانيا: تحظى المنتجات الفلسطينية بإعفاء جمركي بموجب قرار سعودي يجدد سنوياً والذي صدر عام 2000. وعليه لا يتم منح الاعفاء بعد انتهاء فترة القرار للسنة السابقة حتى يتم تعميم قرار التجديد للسنة اللاحقة على المعابر الحدودية، وعادة ما يحصل تأخير في عملية التعميم يؤدي الى تأخير تخليص البضائع على المعابر، آخذين بالإعتبار أن صيغة القرار أشارت الى استمرارية السماح بدخول المنتجات الفلسطينية الى السوق السعودي وهذا يعني أن دخول المنتجات الفلسطينية وإعفائها هو بموجب هذا القرار وليس إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثا: يواجه أصحاب الأعمال الفلسطينيين معيقات كبرى من اجل الحصول على تأشيرة دخول الى السعودية. وتبدأ هذه الصعوبات من مرحلة تعبئة طلب التأشيرة من مكتب التأشيرات المعتمد في الأردن وليس من خلال السفر مباشرة، والذي يتطلب سفر المتقدم من فلسطين الى الأردن والحضور بشكل شخصي الى المكتب وتقديم الطلب وتسليم جواز السفر، ويتم الرد على الطلب عادة خلال خمسة أيام يبقى جواز السفر فيها محجوزاً لدى المكتب. وفي حال تكليف شخص آخر باستلام الجواز من المكتب، يجب أن يتم احضاره شخصياً عند تقديم الطلب وليس من خلال كتاب تفويض بالاستلام. كما أن احتمالية الحصول على التأشيرة تبقى غير واضحة بالرغم من تقديم كافة المستندات والاوراق المطلوبة، وانها بحاجة الى احضار دعوة من شركة أو مؤسسة مسجلة بالسعودية.

رابعا: تواجه عملية التصدير الى السعودية بعض المعيقات فيما يتعلق بفحص المنتجات الفلسطينية بالرغم من حصولها على شهادات الفحص من المؤسسة الفلسطينية للمواصفات والمقاييس، حيث لا يوجد اعتراف متبادل الى الآن بين البلدين. ويعتبر هذا الموضوع حرجاً خاصة عندما يتم تصدير أغذية و/أو أدوية والتي يستغرق فحصها لدى الجانب السعودي وقتاً طويلاً يصل الى ثمانية أيام.

خامسا: عدم تنظيم العلاقة التجارية الخاصة بقطاع التجارة بالخدمات بين البلدين الى الآن، بالرغم من ان هذا القطاع يعتبر من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية، وعليه يجب القيام بتنظيمه وتحرير التجارة بالخدمات وفق المصالح الاقتصادية واحتياجات كل قطاع ووضع الضوابط اللازمة لضمان المنافسة العادلة.

سادسا: تواجه الشركات الفلسطينية بعض المشاكل في الحصول على معلومات تتعلق بالسوق السعودي والجهات التي يمكن التواصل معها من أجل استهداف هذا السوق. فلا يوجد الى الآن قنوات تواصل رسمية بين المؤسسات التي تعنى بالتجارة والتصدير من كلا البلدين والتي يمكن أن تقوم بدور تسهيل التواصل بين الشركات وتوفير المعلومات حول الأسواق واجراءات ومتطلبات التصدير وآليات العمل المتبعة. كما أن عدم وجود تواصل وتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة يحد من إمكانية مشاركة الشركات الفلسطينية في الفعاليات والمعارض الترويجية التي يتم تنظيمها في السعودية والتي يمكن من خلالها التعرف بشكل أكبر على متطلبات السوق السعودي وبناء علاقات تجارية مستدامة مع العاملين.

ويتطلع الجانب الفلسطيني في هذه المرحلة الى التأكيد على أهمية تعزيز التجارة مع الجانب السعودي وزيادة قيمة الصادرات الفلسطينية اليها، والوصول الى شراكات تجارية ومشاريع استراتيجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية لكلا البلدين، حيث أن التبادل التجاري بين فلسطين والسعودية لا يزال محدوداً جداً ولا يرقى الى المستوى المطلوب بالرغم من وجود فرص استثمارية وتصديرية واعدة.

مقدمة

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية اعتبر برتوكول باريس الذي تم توقيعه في نيسان 1994، الأساس الوحيد المنظم للعلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، بالرغم من انه تم تحديده لفترة زمنية معينة (1994 - 1999) إلا انه ساري العمل به حتى الآن. ان بروتكول باريس قد أعطى منظمة التحرير الفلسطينية الحق في التفاوض وإبرام الاتفاقيات التجارية، لهذا وقعت منظمة التحرير الفلسطينية العديد من الاتفاقيات التجارية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف تقليل الاعتماد على سوق واحد وكذلك خلق بيئة أعمال مواتية من شانها تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني.

في العام 1998 انضمت فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتتمتع فلسطين بعضوية كاملة فيها، وفي العام 2005 وصلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء.

في العام 2000 منح قرار القمة العربية رقم 200 لسنة 2000 الصادرات الفلسطينية بإعفاء من الجمارك وبنسبة ٪100. أي إعفاء كامل، وعلى غرار ذلك منحت فلسطين إعفاء جمركي كامل من قبل الحكومة السعودية بموجب قرار يجدد سنويا، على أن تقوم الدولة (السعودية) بدفع الرسوم الجمركية كتغطية كاملة عن المنتجات الفلسطينية، كان الهدف منح ميزة استباقية للجانب الفلسطينية من قبل السعودية بإعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية الى حين مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لكن القرار مستمر حتى الآن والإعفاء للمنتجات الفلسطينية يتم بموجبه.

من جانب آخر وفقا لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعفى كافة الواردات من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية ويتطلب ذلك من المستورد استصدار شهادة منشأ عربية من الغرفة التجارية، ولأن اسرائيل لا تعترف بهذه الاتفاقية فيتم إعادة دفع الرسوم الى الشركات الفلسطينية بعد استيفاء إسرائيل ٪3 كرسوم تحصيل.

فعلى الرغم من القرار السعودي باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية وأن تتحمل السعودية تغطية الرسوم الجمركية، وانضمام فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية والتي تقضي بإلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، إلا أنه رغم ذلك لم تنم الصادرات الفلسطينية الى السعودية كما يجب، بما يتناسب مع هذه الميزات، وبالذات إذا أخذ بالاعتبار أن السوق السعودي يعتبر سوق واعد للصادرات الفلسطينية نتيجة لحجم السوق السعودي والطاقة التصديرية الفلسطينية.

منهجية The Sussex Framework

تقتضي هذه المنهجية التركيز على المؤشرات الإحصائية الوصفية المختارة، بحيث يمكن استخلاص استنتاجات تحليلية يتم استخدامها لتقييم الآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الحرة، وتبحث المنهجية في محورين اساسيين وهما الاندماج السطحي والاندماج العميق.

الاندماج السطحي Shallow Integration

يعرف الاندماج السطحي بأنه إزالة كافة المعيقات الجمركية (الرسوم الجمركية المفروضة على دخول البضائع وكذلك الحصص المحددة لذلك)، والفائدة المباشرة المرجوة من ذلك تعتمد على مدى تحقيق كل من مفهومي خلق التجارة (والذي يؤدي الى زيادة في الرفاه الاقتصادي) وتحويل التجارة (والذي يؤدي الى تخفيض في مستوى الرفاه الاقتصادي) ويعتمد الأثر الكامل لأي اتفاقية تجارية على تأثير هذين المفهومين.

خلق التجارة Trade Creation

هناك نوعان من القنوات الممكنة من خلق التجارة، **اولا:** حيث يمكن أن تنشأ عندما يتم استيراد منتجات اكثر كفاءة وأقل تكلفة واستبدالها بالمنتجات المحلية الأقل كفاءة وأعلى تكلفة، وهذا يؤدي الى "خلق التجارة " ويحقق مكاسب على الصعيد الإنتاجي نتيجة لإعادة استغلال الموارد في صناعات أخرى تحظى بميزة نسبية، **ثانيا:** إن تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض في الأسعار وزيادة الطلب على السلع التي كان يتم استيرادها سابقا من البلد الشريك قبل اتفاقية التجارة الحرة و/أو منطقة التجارة الحرة. وهذا يؤدي إلى خلق التجارة ويزيد من الرفاه والمكاسب على الصعيد الاستهلاكي من خلال حصول المستهلكين على السلع بأسعار أرخص من ذي قبل، ويتيح مجال للادخار الفردي ويساهم في استثمارات محلية جديدة.

وبالتالي ينتج أحد أهم مقومات التجارة الخارجية وهو تحقيق المكاسب والمزايا المرجوة نتيجة قيام الدولة بتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها وتصديرها بميزة نسبية، واستيراد سلع اكثر كفاءة الأمر الذي يحقق لها في الواقع ميزتين في آن واحد. أولهما تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي وثانيهما الحصول على السلع التي تستوردها من الخارج بأسعار أقل، ولكن من جانب آخر قد تخسر الدولة المستوردة الرسوم الجمركية والتي تعتبر من العائدات الهامة للدولة لهذا تحظى المفاوضات بأهمية عالية جدا تنبثق من اولويات الدولة ومصالحها.

تحويل التجارة Trade Diversion

ويقصد بتحويل التجارة أن تقوم الدول الاعضاء بإحلال منتجات بعض الاعضاء الاقل كفاءة (الأعلى سعرا والأقل جودة) محل الواردات من بلدان أخرى كان يتم الاستيراد منها قبل الاتفاقية (سلع أقل سعرا واعلى جودة أو جودة مساوية للمنتج المحلي)، وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلباً على الرفاهية لأن استيراد منتجات أعلى تكلفة يزيد من تكلفة السلعة على المستهلك وإذا كانت أقل جودة قد ينخفض الطلب عليه بعد فترة من الزمن بالذات في ظل المنافسة الحادة قد تفقد الاتفاقية الفائدة المرجوة في هذا الجانب تحديدا.

تحدد هذه المنهجية مجموعة من القواعد الأساسية التي من شانها ان تلقي الضوء على أثر الاندماج السطحي shallow integration للاتفاقيات التجارية وهي بمثابة الشروط النظرية الواجب توافرها لتحقيق المكاسب المرجوة من هذا الاندماج:

أولا: مستوى التعرفة الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة أو توقيع اتفاقية تجارة حرة ثنائية:

فكلما كانت التعرفة الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليميا أو مع الدولة الشريكة في اتفاقية تجارة حرة مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة وتحويلها ايضا للدول الأعضاء نتيجة إلغاء هذه التعرفة، بمعنى آخر تقتضي هذه القاعدة أنه إذا كانت التعرفة الجمركية المفروضة قبل الاتفاقية التجارية عالية فإن إزالتها يتيح المجال لاستيراد سلع أقل سعرا مما يزيد من الطلب عليها وكذلك يتاح المجال لدخول دولة شريكة أخرى يمكن أن تقوم بتزويد منتجات ذات كفاءة أفضل من المنتجات المحلية وبالتالي يؤدي الى خلق تجارة وزيادة في الرفاه الاقتصادي سواء للدولة المصدرة على المستوى الإنتاجي و/او للدولة المستوردة على الصعيد الاستهلاكي.

ثانيا: عدد الأعضاء في التكتل الإقليمي:

فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد المنتجين الأكثر كفاءة، ومن ثم تزايد احتمالات خلق التجارة بدلا من تحويل التجارة نتيجة للتبادل التجاري مع العديد من الدول، فعلى افتراض ان الاتفاقية تشمل عدد قليل من الدول الأعضاء وان الدول الأخرى ليست الأعضاء تقوم بتصدير منتجات معينة بسعر أقل وجودة أفضل، فدخول هذه الدول غير الأعضاء يتيح المجال أكثر لخلق تجارة ويقلل من تحويلها بشكل يقتصر على دول محدودة بكفاءات إنتاجية ضعيفة.

ثالثا: الاختلاف الواسع في ميزة المقارنة النسبية:

كلما زادت الفروقات/الاختلافات في ميزة المقارنة النسبية بين الدول الشريكة كلما زاد من تحسين مستوى الرفاه، حيث أنه كلما زادت الفروقات من حيث الكفاءة والأسعار للدول الشريكة كلما أتاح المجال للحصول على منتجات أكثر كفاءة وأقل سعرا وبالتالي خلق التجارة، حيث أن الاحتمال الأكبر أن تقوم الدولة بتصدير السلع التي باستطاعتها أن تنتجها بشكل كفؤ نسبيا، فإذا كانت لفلسطين كفاءة نسبية ضئيلة في إنتاج سلعة بالمقارنة مع السعودية فإن احتمال تبادل هذه السلعة ضئيل وعلى العكس إذا تميزت فلسطين بإنتاج سلع معينة عن السعودية فيكون من الأفضل للسعودية استيرادها من فلسطين بسعر اقل وبجودة لا تقل عما هو مطلوب.

رابعا: مدى التشابه والتباين في هيكل الإنتاج:

فكلما زاد التشابه في هيكل الإنتاج بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كلما زادت احتمالات خلق التجارة، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج يتيح المجال للمنافسة في كلا السوقين نتيجة لاحتمال تشابه أذواق المستهلكين إذن الحديث هنا عن خلق التجارة نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية وإتاحة المجال لزيادة في التبادل التجاري في كلا السوقين وبالتالي المنافسة.

خامسا: حجم التبادل مع الدول الشريكة المحتملة:

كلما زادت نسبة حجم التبادل مع الدول الشريكة المحتملة كلما زاد من احتمال تحسين الرفاه نتيجة للاتفاقية التجارية بين الأطراف المعنية، على اعتبار أن حجم التبادل التجاري ما قبل الاتفاقية التجارية كان ضئيل وكانت هذه الدول تستورد من طرف آخر أكثر كفاءة وعند الانضمام الى الاتفاقية اصبحت تتبادل السلع فيما بينها بمعزل عن الدول الأكثر كفاءة وبالتالي يؤدي الى تحول التجارة الى داخل إطار العضوية.

الاندماج العميق Deep Integration

بالإضافة الى أثر الاندماج السطحي فهناك تسهيلات وتعاون أكثر عمقا على الصعيد غير الجمركي والتي من شانها أن تمنح المزيد من المكاسب التي تتمثل في اتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة وزيادة المنافسة لصالح المستهلك، ورفع كفاءة الإنتاج وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي يكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتالي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

وعلى العكس من الاندماج السطحي فإن الاندماج العميق يدخل في المعادلة السياسات الإجرائية والقانونية ذات العلاقة وكذلك السلسلة الإنتاجية ومعايير الإنتاج والمواصفات والمقاييس والخدمات المحلية وحقوق الملكية، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون المنافسة وغيرها من الأمور ذات العلاقة، مما يتطلب تعاون مؤسسات القطاع الخاص والعام من اجل تسهيل الإجراءات المتبعة وتذليل العقبات امام التدفق التجاري بين الشركاء.

لمحة عن الأداء الاقتصادي الفلسطيني

[1]وصل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2013 إلى 7.45 مليار دولار بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، مما يعكس تباطؤ في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث وصل الى 1.9٪ مقارنة مع أرقام عامي 2011-2012 حين وصل معدل النمو الى 6.3٪ (أي من 6.88 مليار دولار اميركي في عام 2011 الى 7.31 مليار دولار امريكي عام 2012)، وبالنظر الى تسلسل نمو الناتج المحلي الإجمالي الشكل رقم (1) نلاحظ انه شهد حالة من التذبذب خلال فترات زمنية محددة، فقد تطور الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الخمسة أعوام الأولى 1994 - 1999 بنسبة 53.9٪ تقريبا، ولكنه عاد ليتراجع في الفترة من 2000 الى 2002 وهي فترة اندلاع الانتفاضة الثانية وما رافقها من إجراءات إسرائيلية حيث تراجع بنسبة 20.6٪، وعاد الاقتصاد الفلسطيني ليحقق معدلات نمو مرتفعة في ظل الهدوء النسبي الذي ساد المناطق الفلسطينية بدءا من العام 2003 وصولا الى العام 2005، حيث حقق ارتفاعا بنسبة 22.3٪ تقريبا، قبل أن تتأثر معظم المؤشرات الكلية في عام 2006 إثر الحصار المالي الذي فُرض على السلطة الوطنية الفلسطينية وأدى الى تراجع بنسبة 3.9٪، ومن ثم عاد لينمو بشكل واضح وشهد انتعاشا ملحوظا خلال الفترة 2007 - 2011 وحقق ارتفاعا بنسبة 40.1٪ خلال هذه الفترة في ضوء الدعم الخارجي والخطط التنموية، حيث بلغ معدل النمو ذروته خلال العام 2011.

ووفقا لما صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تركز النمو خلال عام 2013 في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ذات المساهمة الأعلى نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي، ومنها أنشطة الإنشاءات ونشاط الصناعة والخدمات وفق الشكل (2). كما ساهمت قطاعات الصناعة والزراعة بنسبة 15.7٪ و 4.10٪ على التوالي، وساهم قطاع الخدمات بكافة قطاعاته باستثناء الإنشاءات 44.1٪، أما على مستوى الصادرات يساهم القطاع الصناعي بما يقارب 83٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية حيث ان جل الصادرات هي صناعية.

وعلى صعيد الصناعات الفرعية التي شهدت تطورا في الآونة الأخيرة، حيث تطورت الصناعات الكيماوية والمنظفات والصناعات الدوائية والصناعات الغذائية في السوق المحلي، حيث ازدادت منافستها للمنتجات المستوردة نتيجة لتطور مستوى جودة الإنتاج وتنوع المنتجات، إضافة إلى السياسات التفضيلية التي تتبعها السلطة في العطاءات والمشتريات الحكومية إزاء المنتج المحلي نسبيا. ومن أسباب تطور هذه الصناعة أيضا وجود منافذ تسويقية في الخارج لمنتجات الأدوية المحلية، خصوصا في أوروبا وبعض الدول العربية، مع الإشارة الى تركيز الصادرات الفلسطينية إجمالا في الحجر والرخام وزيت الزيتون وغيرها، وفي المقابل، تراجعت قطاعات أخرى تقليدية مثل الصناعات الحرفية وصناعة الجلود والأحذية وصناعة الملابس والمنسوجات، متأثرة بالمنافسة الكبيرة مع المنتجات المستوردة، وعدم تطور أساليب الإنتاج ومنافذ التسويق بالشكل المطلوب، مما يقتضي إعادة تفعيل تدفق السلع الفلسطينية الى الأسواق الخارجية وتشجيع الاستثمار الصناعي في فلسطين.

الشكل رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الفترة 1994 - 2013

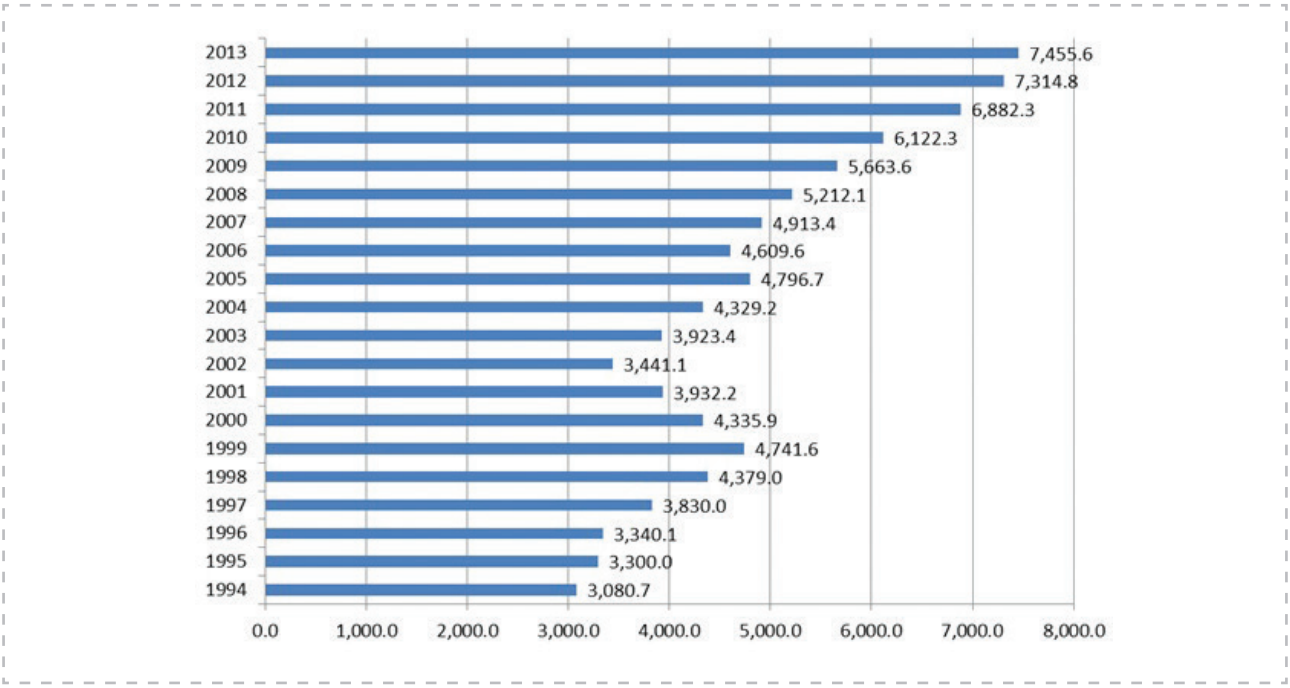

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الحسابات القومية

1 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني - الحسابات القومية 2013

الشكل رقم (2) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013

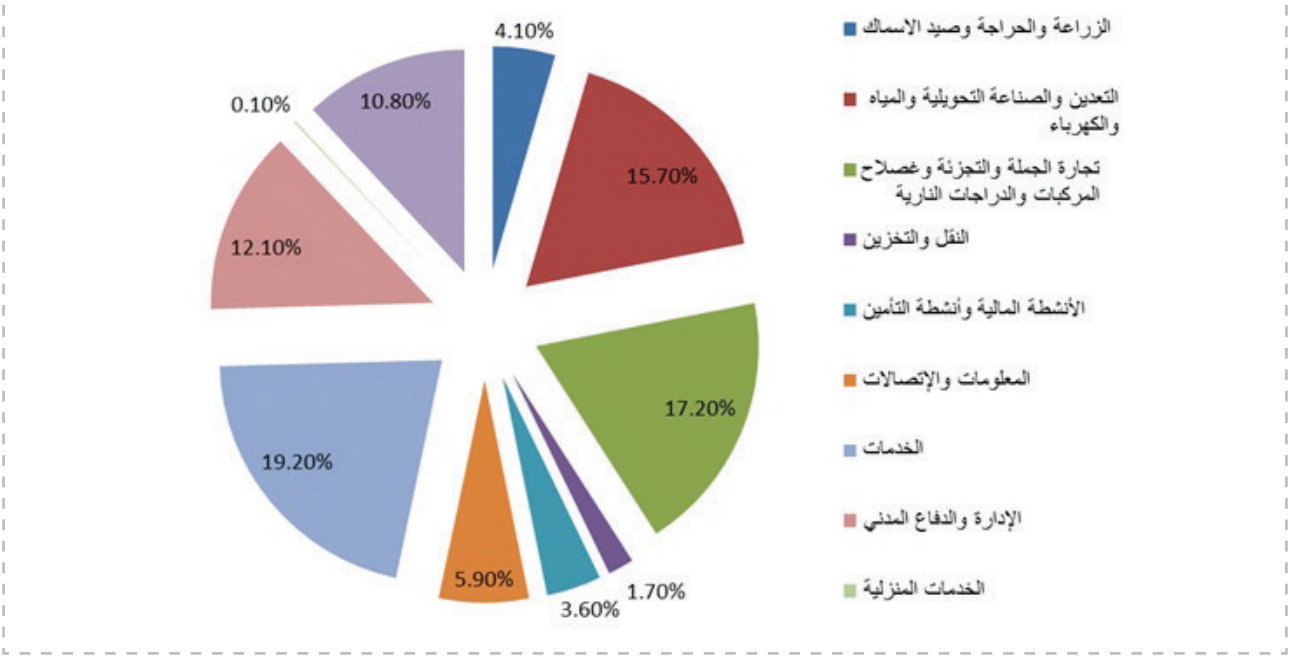

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الحسابات القومية

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تقيس مستوى معيشة الأفراد لأنه يأخذ بالاعتبار التغير في عدد السكان خلال فترة المقارنة. وكما يتضح من الشكل رقم (3)، فقد بلغ 1,788.1 دولار للعام 2013 محققا نسبة انخفاض ٪1 عن العام 2012 حيث سجل معدل النمو للعام 2012 ٪3.1 عن العام 2011 كما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1994 الى 2013 بلغ 1,497.9 كما بلغ متوسط النمو سنويا بمعدل أقل من ٪1.5 خلال الفترة من 1994 الى 2013 و ٪24 حجم النمو الكلي لفترة 19 عام. فقد استمر نصيب الفرد بالارتفاع منذ عام 2007 بشكل مضطرد نظرا لارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق معدلات النمو السكاني خلال تلك الفترة. ولكن معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 كان أقل بشكل ملحوظ من معدل الزيادة في نصيب الفرد خلال السنوات الأربع الماضية نظرا لانخفاض معدل النمو عام 2013. عن مثيلاته في الأعوام السابقة.

الشكل رقم (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1994 - 2013

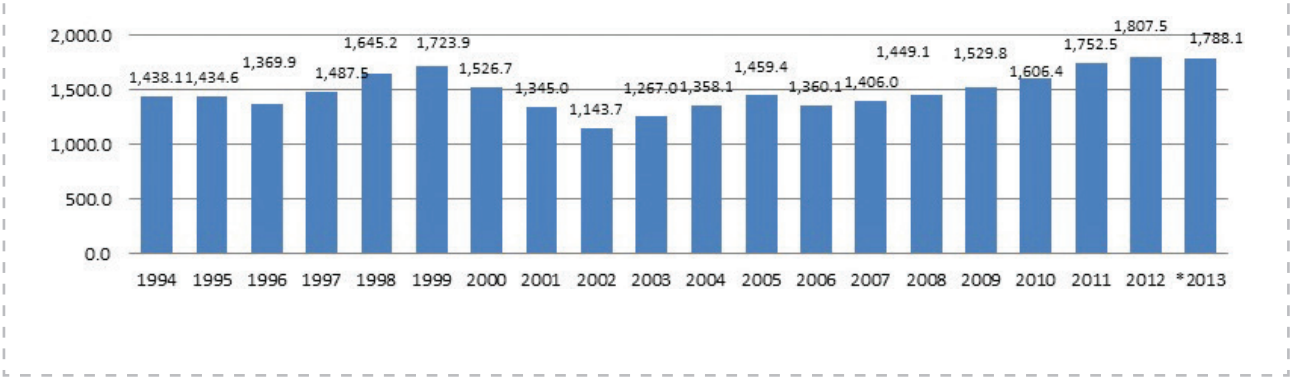

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مؤشرات اقتصادية

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاد خدماتي، فقد ساهم قطاع الخدمات خلال الاعوام 1994 - 2013 بنسبة تعادل ٪23.6 من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كقطاع اقتصادي، وبالنظر الى أهمية هذا القطاع فلا بد لأي اتفاقية تجارية ان تأخذ بعين الاعتبار هذا القطاع الاقتصادي الهام، حيث ان نسبة مساهمة الخدمات في الصادرات الفلسطينية لا تتجاوز ٪14 من إجمالي الصادرات ونسبة مساهمتها في إجمالي الواردات لم تتجاوز ٪12.8، بالمقارنة مع القطاع الصناعي حيث يساهم بما يقارب ٪83 من إجمالي الصادرات الفلسطينية حيث ان جل الصادرات هي صناعية.

[2]ان جل مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هي محلية وهذا مؤشر الى ضرورة الاهتمام في العمل على زيادة صادرات الخدمات بما ينعكس إجابا على الميزان التجاري الفلسطيني، ونظرا لأهمية مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، فلا بد من الإشارة الى تطور بعض القطاعات الخدماتية الفرعية، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات التسع عشر الأخيرة، تغيرات نوعية في تركيبة هذا القطاع، حيث حدث نمو في بعض القطاعات الهامة، فمثلا حدوث تطور كبير على مؤشرات الجهاز المصرفي، الذي كان هامشيا في الفترة التي سبقت إنشاء السلطة عام 1994. وتشير البيانات المتعلقة بالقطاع المصرفي إلى تزايد أعداد المصارف وفروعها بشكل ملحوظ، ورافق ذلك زيادة ملموسة في كافة المؤشرات المصرفية، من حجم الودائع والتسهيلات المقدمة من تلك المصارف وصافي موجودات المصارف، من جهة أخرى، بدأ سوق فلسطين للأوراق المالية نشاطه عام 1997 ليشكل مصدرا مهما لتمويل الاستثمارات وتوفير البنية التحتية لإدارة وتسهيل حركة انتقال ملكية الاسهم للشركات المدرجة، وبالتالي القدرة على تأسيس شركات مساهمة عامة يتم تداول اسهمها بشكل سلس في السوق والذي بدوره يساهم في تعزيز الحركة الاقتصادية في فلسطين. كما شهد قطاع التأمين تطورا ملحوظا منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتوفر هذه الشركات خدماتها للأفراد والمنشآت الاقتصادية في مجالات التأمين المختلفة. وتعمل هذه الخدمات على تحسين البيئة الاستثمارية وتوفير غطاء تأميني ضد المخاطر والتقلبات التي يمكن أن تواجه الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية إجمالا، كما برزت قطاعات انتاجية جديدة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات، ووفق بيانات 2013 سجل قطاع تكنولوجيا المعلومات ٪6 يليه القطاع المالي ٪4 كما سجل قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الإنشاءات ٪17 و ٪11 على التوالي من الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم (4) مساهمة قطاعات الخدمات الفرعية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1994 - 2013

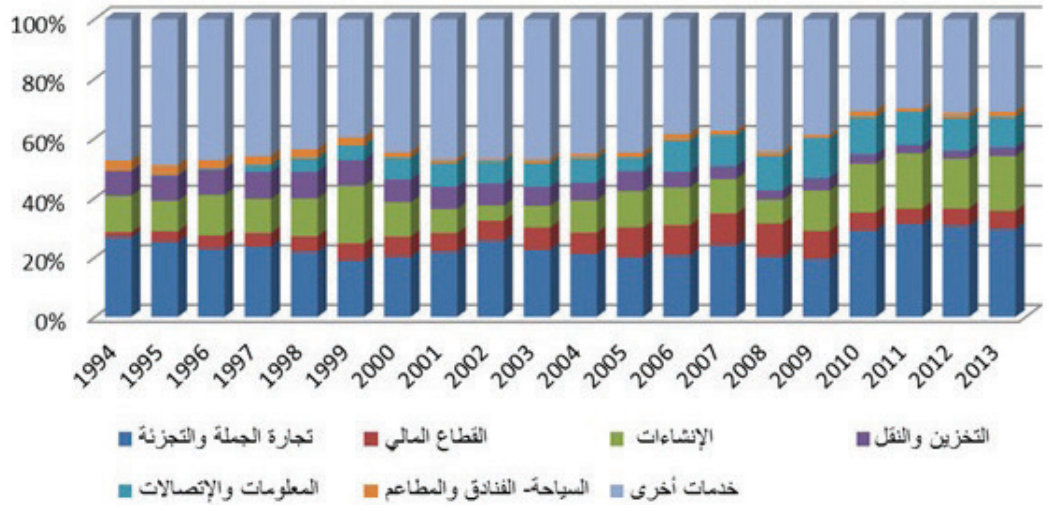

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013

2 سلطة النقد الفلسطينية - التقرير السنوي 2012

مؤشر الغلاء المعيشي

[3]يقاس مؤشر الغلاء المعيشي بمستوى التضخم في ارتفاع الاسعار لأكثر السلع المستهلكة سواء كانت محلية أو مستوردة، حيث يرتبط ارتفاع الأسعار للسلع المحلية بارتفاع تكلفة انتاجها، كارتفاع أسعار خدمات الكهرباء والمياه، وأسعار تكلفة الأيدي العاملة والنقل والمواصلات، والضريبة وكذلك ارتفاع اسعار المواد الخام سواء المحلية أو التي يتم استيرادها وتدخل في صناعة المنتج الفلسطيني، اما ارتفاع اسعار المنتجات المستوردة، فترتبط بالضريبة والرسوم الجمركية التي تفرض عليها، ففي حال ان اسعار المنتجات المستوردة كانت اقل من المنتجات المحلية المنافسة لها فقد تتعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من الخارج بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقابل السلع المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتج الوطني وارتفاع عرض السلع الأجنبية، وهو ما يسمى بالخلل أو العجز في ميزان المدفوعات، فإذا كانت تكلفة الإنتاج لسلع غير رئيسية عالية قد يتم بحث استيرادها بأقل تكلفة وأعلى جودة أو مساوية، بالمقابل إذا ما توفرة البنية التحتية المناسبة تماما لما تصبو اليه الشركات الفلسطينية فقد يزيد إنتاجها واستثمارها وبالتالي يمكن ان توسع نطاق التصدير أيضا.

الشكل رقم (5) التالي، يوضح ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2013 بنسبة 1.72٪ مقارنة مع العام 2012، حيث وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لفلسطين الى 138.75 خلال العام 2013 (سنة الأساس 2004)، ويعزى ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة خلال العام 2013 إلى ارتفاع أسعار بعض السلع ذات الأهمية النسبية المرتفعة ضمن المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، ويعود السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار في فلسطين بشكل أساسي لارتفاع أسعار بعض السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي 38٪ من الوزن العام للرقم القياسي، حيث ارتفعت أسعار الدرنيات بنسبة 43.57٪، وأسعار الخضروات المجففة بنسبة 31.89٪، وأسعار البيض بنسبة 16.25٪، وأسعار الدواجن الطازجة بنسبة 3.09٪، وارتفعت أيضاً أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 12.37٪ والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي 5٪ من اجمالي الوزن العام للرقم القياسي، حيث ارتفعت أسعار السجائر بنسبة 12.49٪ خلال العام 2013 عما كانت عليه خلال العام 2012، كما ارتفعت أيضا أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 3.84٪ والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي 10٪، حيث ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 6.51٪، وأسعار الكهرباء بنسبة 3.04٪، من جانب آخر ارتفعت أسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 1.70٪ والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي 4.5٪ من اجمالي الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، وارتفعت أيضاً أسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 6.95٪ والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي 3.5٪ من اجمالي الوزن العام، من جانب آخر انخفضت أسعار بعض السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة حيث انخفضت أسعار كل من السكر بمقدار 11.99٪، وأسعار الأرز بمقدار 5.99٪، وأسعار الفواكه الطازجة بمقدار 1.25٪، وأسعار الخضروات الطازجة بمقدار 0.96٪، كما انخفضت أيضاً أسعار بعض السلع ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته حيث انخفضت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بمقدار 9.11٪، وانخفضت أيضاً أسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 0.74٪ خلال العام 2013 والتي تشكل أهميتها النسبية حوالي 10٪ من اجمالي الوزن العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث انخفضت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات بمقدار 2.71٪.

الشكل رقم (5) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين في الفترة 2004 - 2013

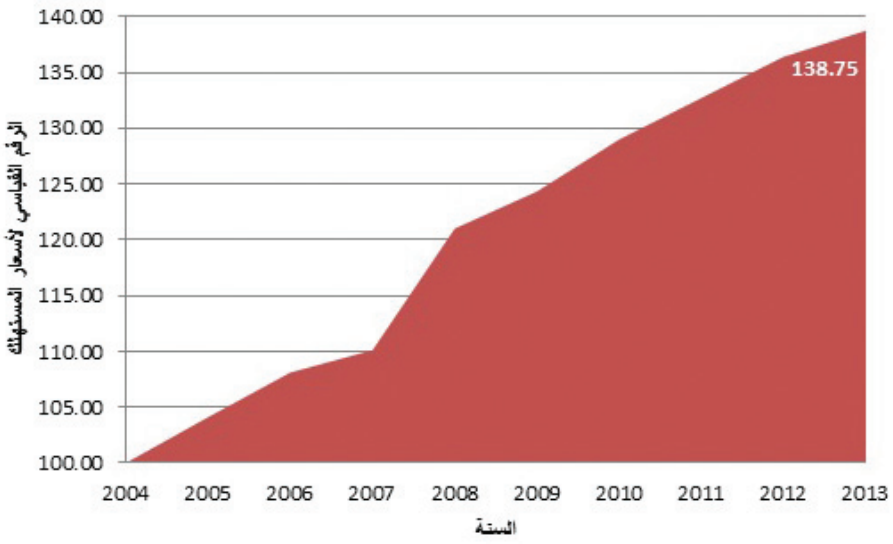

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013

3 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2013

التجارة الفلسطينية الخارجية

وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد وصلت قيمة الصادرات الفلسطينية في عام 2013 الى 900.6 مليون دولار امريكي، مما يعني ان نسبة النمو في الصادرات اخذة في التزايد، حيث ارتفعت بنسبة 15.1٪ مقارنة عن عام 2012، مقارنة مع نسبة نمو 4.8٪ لعامي 2011 - 2012، بالمقابل ارتفع حجم الواردات (سلع وخدمات) لتصل الى 5136.9 (القيمة بالمليون دولار) مما يعني ارتفاع في نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي بنسبة 9٪ عن العام 2012، وبالنسبة لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتشكل الواردات 69٪ بالأسعار الجارية - اي ازدادت بنسبة 5٪ عن العام 2012 بالمقابل تشكل الصادرات 12٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013 أي ازدادت بنسبة 1٪ تقريبا عن العام 2012، وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً مستورداً بالدرجة الأولى، كما أن ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تعني ارتفاع نسبة تسرب الدخل المحلي للخارج، وهو ما يؤدي إلى نقص الطلب (الإنفاق) المحلي.

يتم بيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي من خلال درجة الانكشاف، والتي يتم احتسابها من خلال حساب حجم الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي، بهدف تحديد درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج والتي تعتبر إجابيه إذا كانت متنوعة جغرافيا ولكن ليست لدرجة التبعية، وقد تبين أن درجة الانكشاف خلال العام 2013 وصلت الى 77٪ أي انخفضت عن العام 2012 بنسبة 3٪ ومع أن ارتفاع النسبة غير كافي لاستخلاص مؤشر التبعية إلى الخارج، إلا أن ذلك يعني بالضرورة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية، فيمكن القول أن ارتفاع هذه النسبة لا يدل على مؤشر تبعية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي بل تبعية واضحة للاقتصاد الإسرائيلي وذلك بسبب حجم التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل. من جانب آخر تتسم التجارة الفلسطينية بتركزها السلعي الواضح في عدد محدود من السلع الأولية وتركزها الجغرافي في السوق الإسرائيلي في جانب الصادرات، وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، مما ينعكس على شروط تبادلها التجاري، حيث تتزايد باستمرار أسعار السلع الصناعية التي تستوردها مقابل تراخي قيمة صادراتها، أو إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لبيان مدى اعتماد الدولة في سد احتياجاتها على الاستيراد من الخارج وليس مما تنتجه محلياً.

الشكل رقم (6) نسبة مساهمة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2007 - 2013

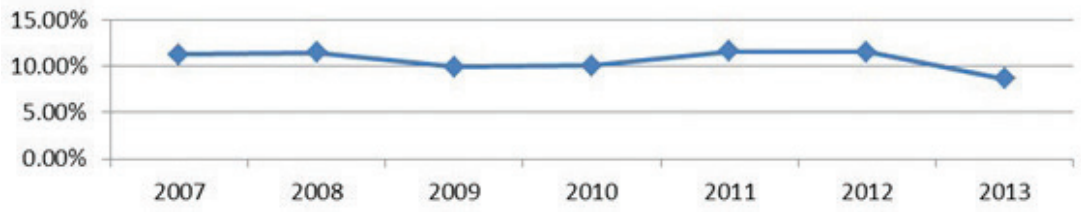

الشكل (7) التجارة الفلسطينية الخارجية المرصودة والعجز في الميزان التجاري السلعي في الفترة 1995 - 2013

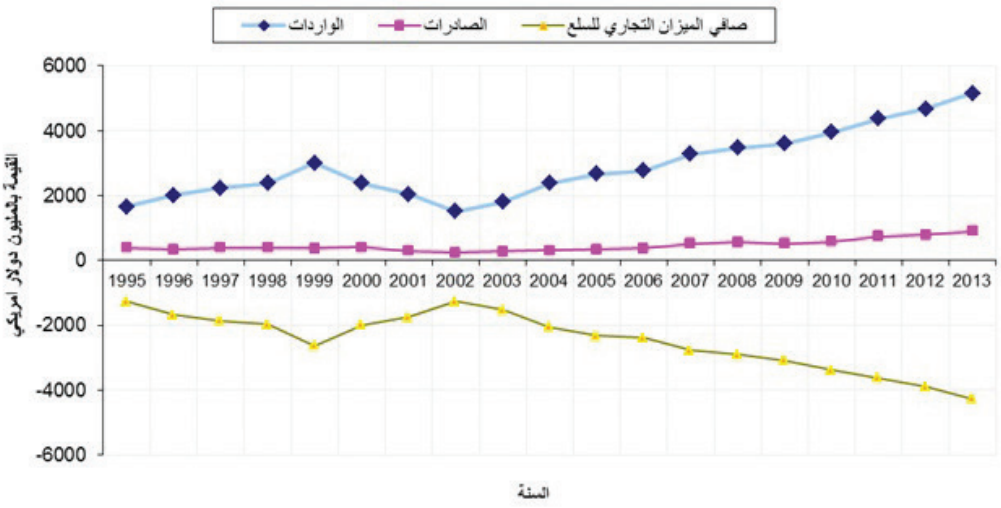

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الخارجية التجارة

نلاحظ من الشكل رقم (8) التالي أن فترات النمو التدريجي في حجم الصادرات السلعية تمثلت في الفترة من 2002 الى 2008 حيث شهدت نمو متدرج وبدون انخفاض خلال ستة سنوات على التوالي بتميز واضح للعام 2007 عندما ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٪19 عن العام 2006 في حين أن الواردات ارتفعت بنسبة ٪40، تليها الفترة الأخيرة من 2010 الى 2013 والتي تميزت خلالها بالعام 2011 حيث ارتفعت بنسبة ٪30 عن العام 2010 بينما ارتفعت الواردات بنسبة ٪10، كما انه في العام 2013 ارتفعت الواردات السلعية عن العام 2012 بنسبة ٪9.9 وحقق العام 2013 زيادة في الصادرات السلعية بنسبة ٪15.1، وعند الإشارة الى ابرز محطات الانخفاض في حجم الصادرات والواردات فقد تمثلت في العام 2001 والعام 2002 حيث انخفضت الصادرات والواردات بنسبة ٪28 و ٪15 على التوالي بينما في العام 2002 كان الانخفاض الأكبر للواردات بنسبة ٪25 والصادرات ٪17 ويمكن ان يعزى ذلك الى اندلاع الانتفاضة وما رافقها من إجراءات إسرائيلية حيث في حينها تراجع الناتج المحلي بنسبة ٪21 تقريبا عن العام 2000.

الشكل رقم (8) نسبة التغير في التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم خلال 16 عام

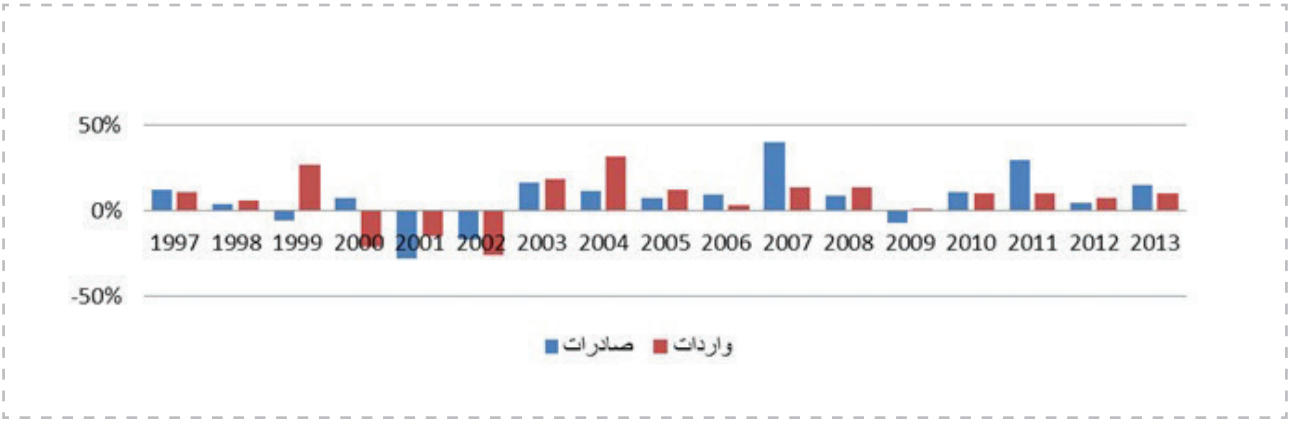

يمكن القول أن الفرصة ما زالت كبيرة للاستفادة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون التي وقعتها فلسطين مع عدد من الدول العربية والإسلامية والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية والأمريكيتين. من خلال تفعيل هذه الاتفاقيات والعمل بشكل أكثر عمقا، فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك الى ازدياد حجم الصادرات الفلسطينية لهذه الدول في المستقبل القريب إذا ما توفرت البيئة المناسبة لذلك وتذللت العقبات ذات العلاقة على الصادرات.

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية في الفترة 1996 - 2013

يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية لاقتصاد هذا الشريك وبالتالي يكون اقتصاد هذه الدولة أكثر عرضة للتأثر بالعلاقة الثنائية مع الشريك الرئيسي ومن هنا تبرز ضرورة وأهمية تنويع التجارة على الصعيدين السوقي والسلعي والبحث عن فرص خلق التجارة مع الاسواق الأخرى.

[4]اظهرت البيانات المتاحة ارتفاع مؤشر التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية السلعية الفلسطينية، حيث شكلت الصادرات السلعية إلى إسرائيل أو من خلالها عبر قنوات التسويق الإسرائيلي أكثر من ٪87 بالمتوسط من إجمالي الصادرات السلعية للعام 2013، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات السلعية إلى الدول العربية ٪9.4 (ومعظمها مع الأردن والسعودية والإمارات) لنفس العام.

Comtrade via WITS and PCBS 4

الشكل رقم (9) التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية في الفترة 1996 - 2013

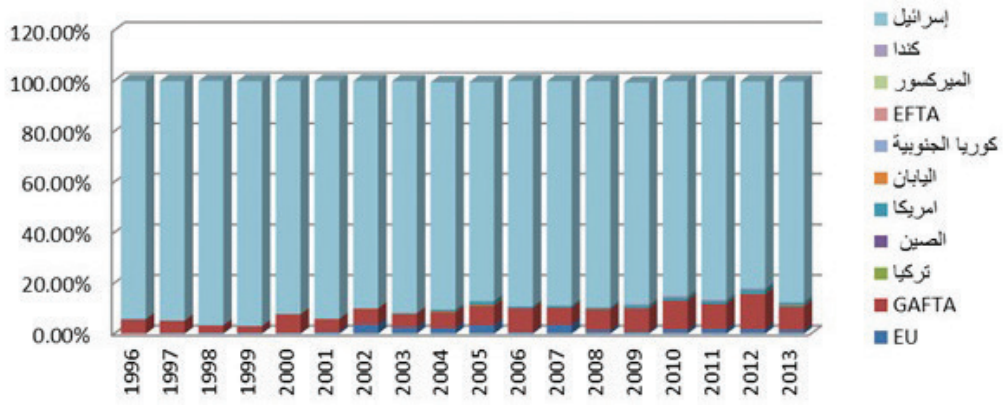

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - التجارة الخارجية 2013 / البيانات المرصودة

أما الواردات السلعية الفلسطينية فشكلت إسرائيل حوالي 71.6٪ بالمتوسط من إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2013، يليها الاتحاد الأوروبي بنسبة 8.8٪ ومن ثم تركيا 5.6٪ والصين بنسبة 4.6٪ ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 4.2٪ وألمانيا بنسبة 2.4٪ الشكل رقم (10).

الشكل رقم (10) التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية في الفترة 1996 - 2013

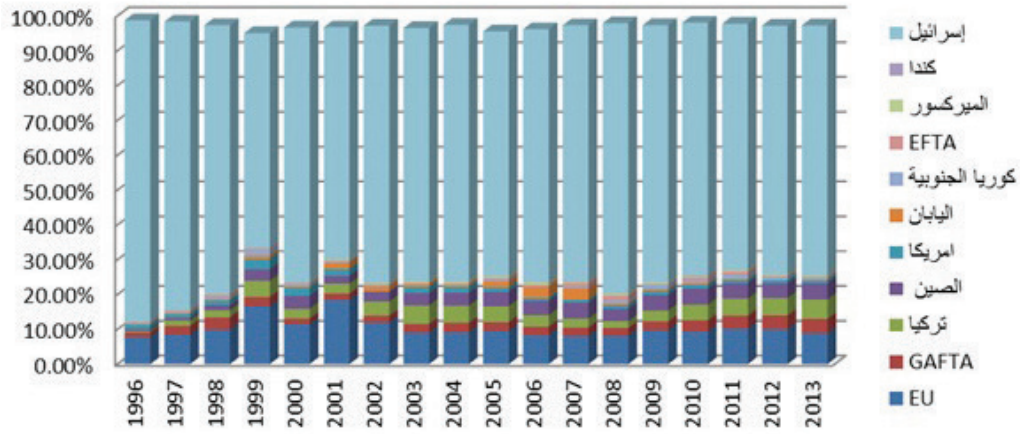

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - التجارة الخارجية

التبادل التجاري الفلسطيني مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA

[5]جاءت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كحلف اقتصادي بين الدول العربية للتكامل الاقتصادي والتبادل التجاري منخفض الرسوم الجمركية وذلك لمواجهة تأثر الدول العربية بالتحولات التي طرأت على البيئة الاقتصادية الدولية في حقبة العولمة. حيث أصدرت القمة العربية في اجتماعها عام 1996 قرارا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. وعليه اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره رقم 1317 في دورته العادية رقم 59 بتاريخ 1997/2/19 والذي تم فيه الإعلان عن قيام منطقة تجارة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1.

صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1/1417) في دورتة العادية رقم 68 في 2001/9/12 بتخفيض المدة من عشر سنوات إلى ثماني سنوات لتنتهي المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الأول من يناير 2005 بدلا من يناير 2007. دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ ابتداء من أول كانون الثاني/يناير 2005، حيث أصبحت جميع السلع ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معفاة من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة عند الاستيراد.

انضمت فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في العالم 1998 وتتمتع فلسطين بعضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اما اجراءات التنفيذ الجمركية فتقوم الادارة العامة للجمارك الفلسطينية بإرجاع قيمة الجمارك المدفوعة من قبل المستوردين الفلسطينيين للسلع الخاضعة للإعفاء الجمركي تحت هذه الاتفاقية كالتزام لعضوية فلسطين في منطقة التجارة الحرة العربية.

بالرغم من عضوية فلسطين في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتخفيض المعيقات الجمركية لحركة التجارة بين الدول العربية الاعضاء، بالإضافة الى تعدد الدول العربية الأعضاء مما يتيح ميزة زيادة الصادرات نظرا لتعدد الشركاء، الا أن الاقتصاد الفلسطيني لم يستفد من هذه الاتفاقية كما يجب، [6]وتشير الاحصاءات ان نسبة الصادرات الى الدول العربية من اجمالي الصادرات قد شهدت انخفاض واضح في الاعوام 1998 و 1999 حيث انخفضت بنسبة ٪39 في العام 1998 يليها انخفاض آخر في العام 1999 بنسبة ٪17 عن العام 1998، ومن ثم تبعها مباشرة ارتفاع واضح في العام 2000 تجاوز ثلاث أضعاف صادرات العام 1999 نتيجة لارتفاع حجم التصدير الى المملكة العربية السعودية لهذا العام حيث وصلت الى ما يقارب 19 مليون دولار أي ما يعادل ٪65 من إجمالي الصادرات الى الدول العربية، يليها انخفاض مباشر في العام 2001 بنسبة ٪50 ومن ثم استقر بهامش تغير بسيط حتى العام 2004، ومن ثم استمرت بالارتفاع بشكل ملحوظ بنسبة تتراوح من ٪33 الى ٪40 للفترة من 2005 الى 2011. ووصلت الصادرات السلعية للدول العربية الى ما يقارب 84 مليون دولار في العام 2013 شكلت السعودية منها ما يعادل ٪10 حيث وصلت إلى 8,421 مليون دولار أمريكي.

يتبين من الشكل رقم (11) ان حجم الصادرات الفلسطينية الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يتجاوز في ذروته ٪9.36 تقريبا من إجمالي الصادرات الفلسطينية في العام 2013 مما يعني انخفاض بنسبة 4.5 ٪ عن العام 2012، وبالمقابل شكلت الواردات نسبة ٪4.16 من إجمالي الواردات الفلسطينية السلعية لنفس العام اي ارتفاع بنسبة 18 ٪ عن العام 2012، وهذا يدل على ضعف احتمال خلق تجارة للصادرات الفلسطينية في ظل الاندماج السطحي فقط، لان القاعدة تقول انه كلما زاد عدد الدول الأعضاء، تزداد إمكانية الصادرات نتيجة لتوسع السوق وبالتالي يزيد احتمال حدوث خلق التجارة وتزداد المنافع المحققة من هذا الاتفاقية ومن أثارها الإيجابية على الرفاه الاقتصادي، وهذا الشرط محقق وحجم التبادل التجاري ضعيف جدا.

الشكل رقم (11) حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفترة 1996 - 2013

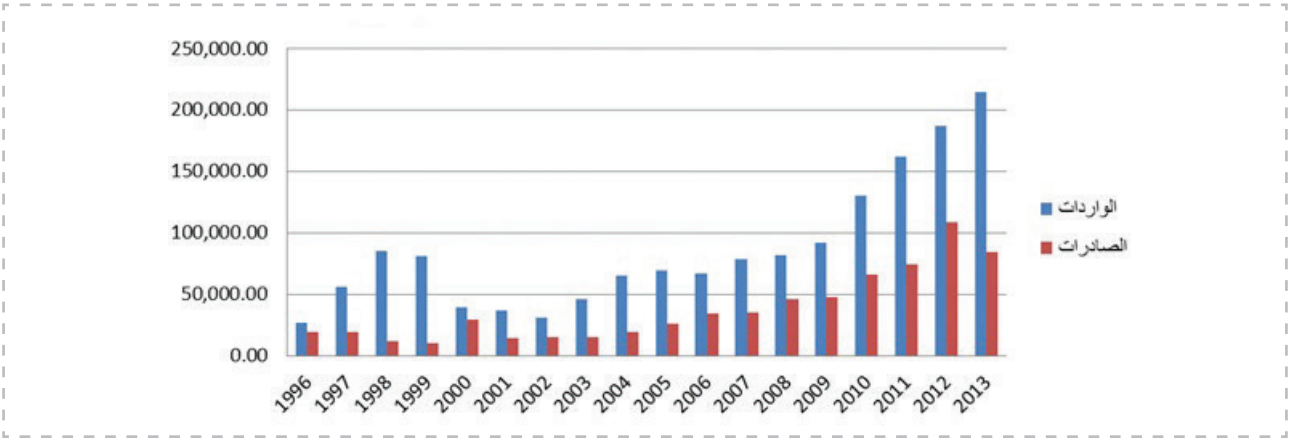

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

5 وزارة الاقتصاد الوطني

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/القيمة بالألف دولار أمريكي

الشكل رقم (12) نسبة التبادل التجاري مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إجمالي التبادل التجاري الفلسطيني 1996 - 2013

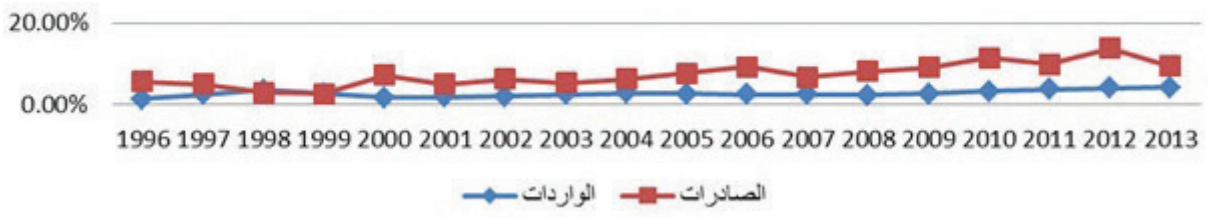

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - التجارة الخارجية

شكل حجم الصادرات الفلسطينية الى الأردن في العام 2013 ما يقارب 65٪ أي 55 مليون من حجم الصادرات الكلي الى الدول العربية[7] والبالغ 84 مليون دولار تقريبا، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 10٪ ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 8٪.

الشكل رقم (13) أكثر الدول العربية استيرادا من فلسطين في الفترة 1996 - 2013

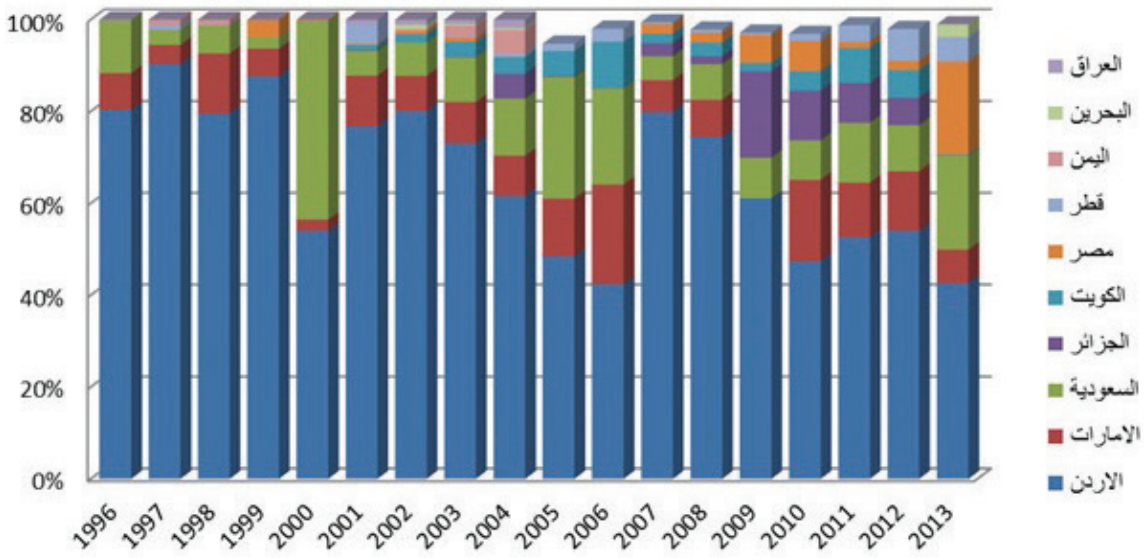

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع المملكة العربية السعودية

يمكن وصف الصادرات الفلسطينية الى المملكة العربية السعودية بأنها شهدت تذبذب وتغيرات كبيرة خلال الفترة 1996 الى 2013، ويمكن تقسيم العلاقة التجارية بين البلدين زمنيا الى ثلاثة مراحل تبعا لتطورات محددة وتوضيح مدى الاستفادة منها خلال هذه الفترات، حيث تعتبر المرحلة الأولى من العام 1996 الى العام 1999، وهي مرحلة ما قبل قرار الحكومة السعودية بمنح إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية، وخلال هذه الفترة انضمت فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1998، يليها الفترة الثانية وهي من العام 2000 وحتى العام 2004، وهي بعد تطبيق القرار السعودي وقبل تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بشكل كامل بين الدول الأعضاء وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي طبق بدأ من تاريخ 1998/1/1، والفترة الثالثة وهي منذ العام 2005 وحتى العام 2013.

بلغ حجم الصادرات الفلسطينية الى المملكة العربية السعودية 8,421 مليون دولار في العام 2013 اي انخفضت بنسبة ٪24 عن العام بنيما بلغ حجم الواردات الفلسطينية من السعودية 44 مليون دولار تقريبا في نفس العام مسجلا إرتفاعا بنسبة ٪27 عن العام 2012، وبتتبع الصادرات الفلسطينية الى السعودية خلال 17 عام (1996 - 2013) فيوضح الشكل التالي رقم (14)، أن الصادرات الفلسطينية الى السعودية قد شهدت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 1996 - 1999 بنسبة ٪89، ومن ثم انعكس حجم الصادرات ليرتفع بشكل ملحوظ تحديدا في العام 2000 لتصل الى ما يعادل 19 ونصف مليون دولار أمريكي، وذلك في ظل القرار السعودي بمنح إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية مع الأخذ بالاعتبار أن هذه الزيادة في حجم الصادرات كانت إجمالا نتيجة تصدير كمية ضخمة من البرتقال صادرة من قطاع غزة بقيمة 13,97 مليون دولار (٪73) خلال العام 2000، ولكن عادت الصادرات الفلسطينية الى السعودية لتنخفض بشكل كبير جدا في العام 2001 بنسبة ٪96 لتصل الى 777 الف دولار امريكي فقط ويمكن ان يعزى ذلك الى الانتفاضة الثانية - انتفاضة الأقصى، ومن ثم باشرت بالارتفاع التدريجي لتصل الى 2 مليون دولار تقريبا في العام 2005، واستمرت بالارتفاع المتفاوت في الفترة من العام 2006 الى العام 2013 لتصل الى 8,421 مليون دولار عام 2013، ولكن بالرغم من ذلك إلا ان حجم الزيادة ضعيف جدا عند الحديث عن ما يعادل 6 مليون دولار فقط خلال 17 سنة، فهذا لا يرتقي نهائيا لما منحته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من إعفاء وتسهيلات.

وكمعدل خلال الفترة من 1996 الى 2013 فقد شكلت الصادرات الفلسطينية الى السعودية حوالي ٪11 من إجمالي الصادرات الى الدول العربية خلال هذه الفترة، وبالمقابل شكلت الواردات من السعودية ٪3 خلال الفترة 1996 الى 2009 و ٪12 خلال الخمس سنوات الأخيرة من إجمالي الواردات من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الشكل رقم (14) حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع السعودية خلال 17 عام

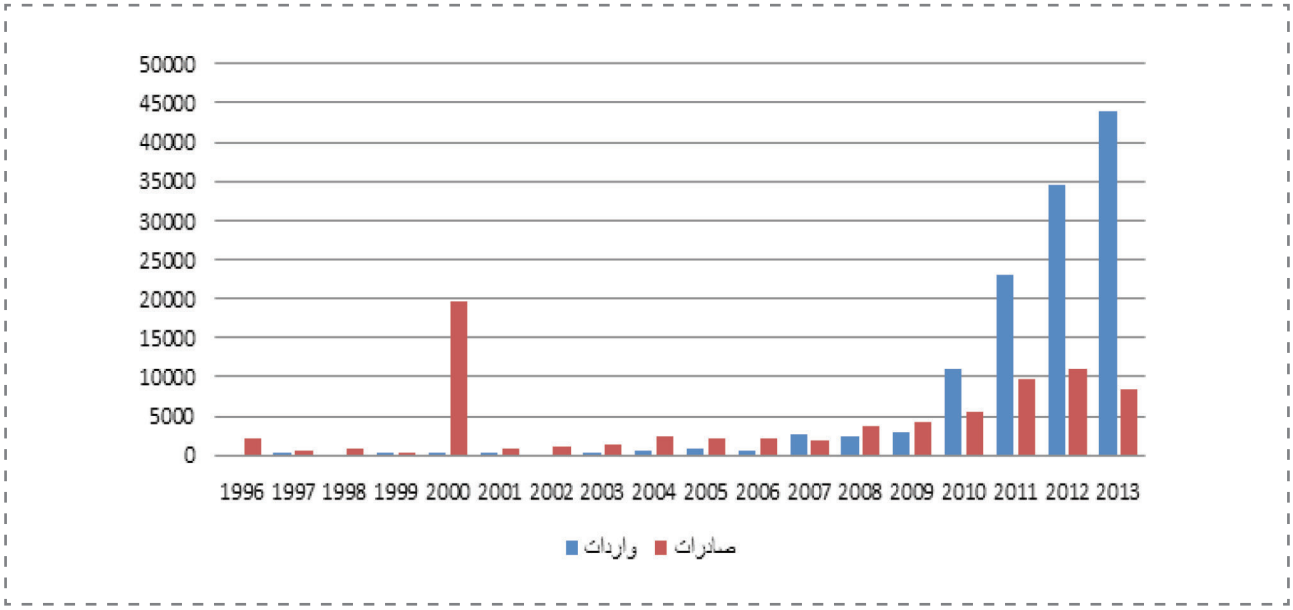

القيمة بالألف دولار أمريكي

الشكل رقم (15) نسبة التبادل التجاري الفلسطيني مع السعودية الى حجم التبادل التجاري مع منطقة GAFTA

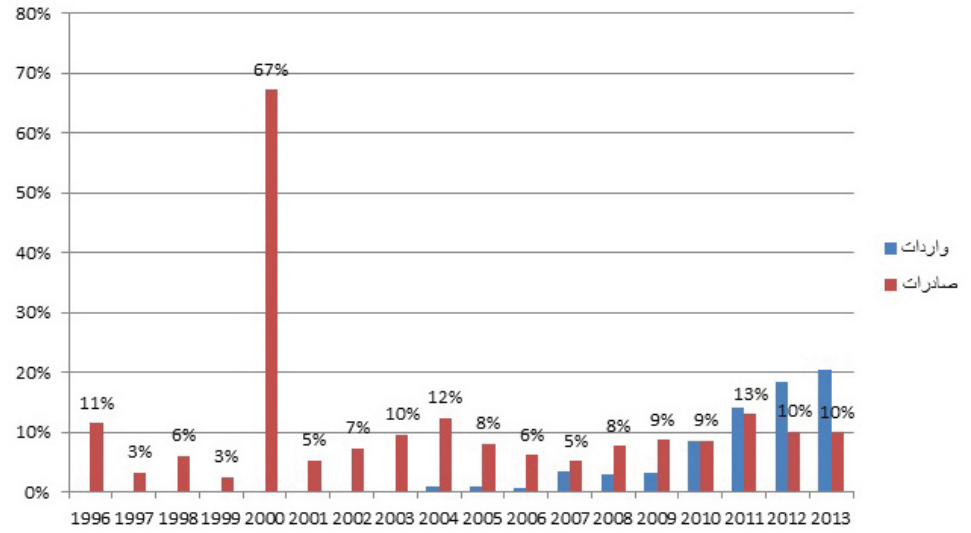

هيكلية الصادرات الفلسطينية الى المملكة العربية السعودية في الفترة 1996 - 1999

شكلت الصادرات الفلسطينية التالية خلال هذه الفترة الى المملكة العربية السعودية ٪91 تقريبا من إجمالي الصادرات الفلسطينية الى السعودية، حيث كانت مركزة تماما على عدد محدود من المنتجات على مستوى تصنيف SITC Rev. 3- 5-digit، وهي زيت الزيتون البكر (SITC 42141) والذي شكل ٪73 من مجمل حجم الصادرات، على الرغم من أن صادراته شهدت انخفاض متسلسل واضح خلال هذه الفترة، يليها الأحذية بمختلف الأنواع. (SITC 85111/85113) بنسبة ٪11 ومن ثم الزيتون المكبوس (SITC 05471) بنسبة ٪3، واقلها السمنة النباتية (SITC 09154) والعسل الطبيعي (SITC 06161) والجبن البيضاء (SITC 040690) بنسبة ٪2 و ٪1 و ٪1 على التوالي.

الشكل رقم (16) أهم الصادرات الفلسطينية التي تم تصديرها الى السعودية في الفترة 1996 - 1999

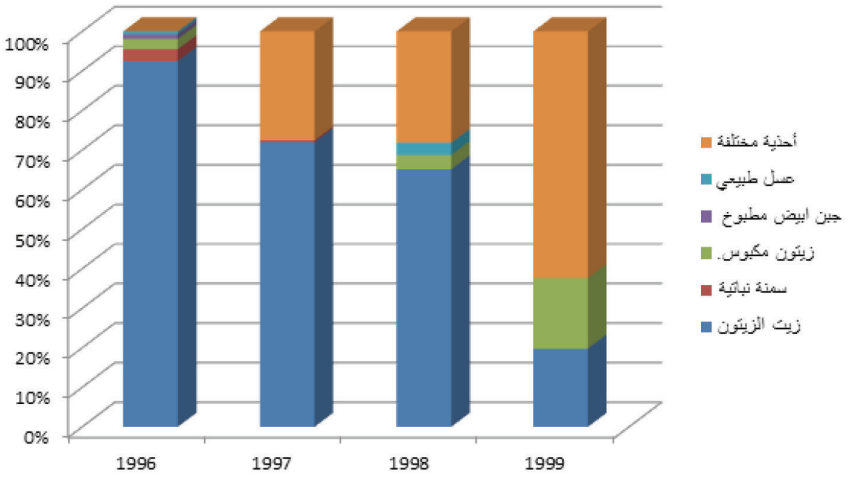

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - القيمة بالألف دولار أمريكي

جدول (1) قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية خلال الفترة 1996 الى 1999

السنة	زيت الزيتون	سمنة نباتية	زيتون مكبوس	جبن ابيض مطبوخ	عسل طبيعي	أحذية مختلفة
1996	1978	64	55	25	16	0
1997	358	2	5	1	0	137
1998	377	0	21	3	18	163
1999	41	0	37	3	0	129
المجموع	2754	66	118	32	34	429

هيكلية الصادرات الفلسطينية الى المملكة العربية السعودية في الفترة 2000 - 2004

شكلت الصادرات الفلسطينية التالية خلال هذه الفترة الى المملكة العربية السعودية ٪87 تقريبا من إجمالي الصادرات الى المملكة، حيث كانت مركزة تماما على كل من البرتقال الطازج والمجفف (SITC 05711) حيث شكل ٪55 من مجمل حجم الصادرات الفلسطينية خلال هذه الفترة، يليه زيت الزيتون البكر (SITC 42141) بنسبة ٪15، ومن ثم البندورة الطازجة والمبردة والليمون الطازج والمبرد والأزهار واشتال الأزهار والبطاطس وأخرى ٪8 و ٪5 2 و٪ و ٪2 على التوالي، مع الأخذ بالاعتبار أن التركيز السلعي كان على زيت الزيتون والذي استمر تصديره خلال الخمس سنوات بشكل مستمر، ولكن من حيث قيمة الصادرات نلاحظ أن تصدير البرتقال شكل النسبة الأكبر وخلال العام 2000 فقط من حجم الصادرات الكلي للسعودية لهذه الفترة وهي الفترة ما بعد القرار السعودي بمنح إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية على ان تدفع الحكومة السعودية الرسوم الجمركية، وقبل تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بشكل كامل بين الدول الأعضاء.

الشكل رقم (17) أهم الصادرات الفلسطينية التي تم تصديرها الى السعودية في الفترة 2000 - 2004

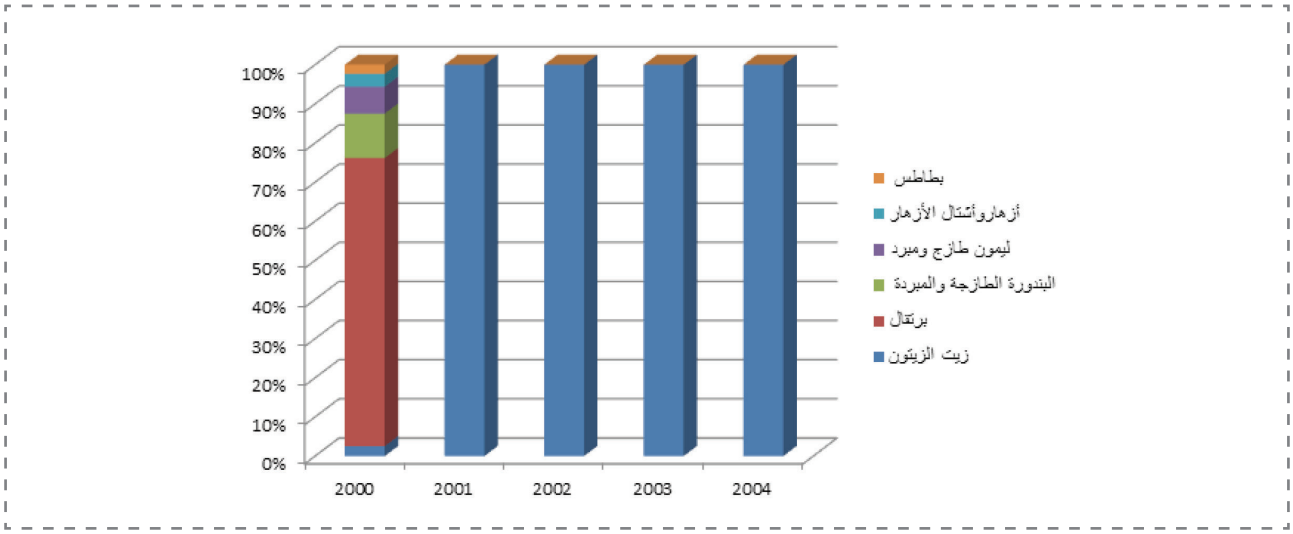

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التجارة الخارجية / القيمة (الف دولار)

جدول رقم (2) قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية في الفترة 2000 - 2004

السنة	زيت الزيتون	برتقال	البندورة الطازجة والمبردة	ليمون طازج ومبرد	أزهار وأشتال الأزهار	بطاطس
2000	482	13975	2150.87	1293.64	632.7	428.46
2001	524	0	0	0	0	0
2002	779	0	0	0	0	0
2003	939	0	0	0	0	0
2004	1125	0	0	0	0	0
المجموع	3,849.00	13,975.00	2,150.87	1,293.64	632.70	428.46

القيمة (بالألف دولار)

هيكلية الصادرات الفلسطينية الى المملكة العربية السعودية في الفترة 2005 - 2012

نلاحظ من الشكل رقم (18) ان الصادرات الفلسطينية التالية الى السعودية للفترة من 2005 الى 2012 شكلت ما يقارب ٪79 من إجمالي الصادرات الفلسطينية الى السعودية، حيث كانت مركزة تماما على زيت الزيتون البكر (HS 150910) حيث شكل ٪34 يليها زيت الزيتون غير المعدل كيماويا ومن ثم الأحذية (HS 640510) ٪15 والحجر والواح الحجر (HS 680229) ٪7 والرخام (HS 251511) وسجق ومنتجات لحوم مصنعة ٪4 (HS 160100) و٪4 على التوالي من حجم الصادرات الكلي للسعودية لهذه الفترة، ومن الجدير بالذكر ان المملكة العربية السعودية كانت تستورد زيت الزيتون من سوريا بقيمة 20 مليون دولار سنوي ما قبل الأحداث وتستورد بحدود 1.5 مليون دولار من تونس وهذا يدل على ان هناك طلب واضح على هذا المنتج ويمكن زيادة حجم صادرات الصادرات الفلسطينية منه الى السوق السعودي.

الشكل رقم (18) أهم الصادرات الفلسطينية التي تم تصديرها الى السعودية خلال الفترة 2005 - 2012

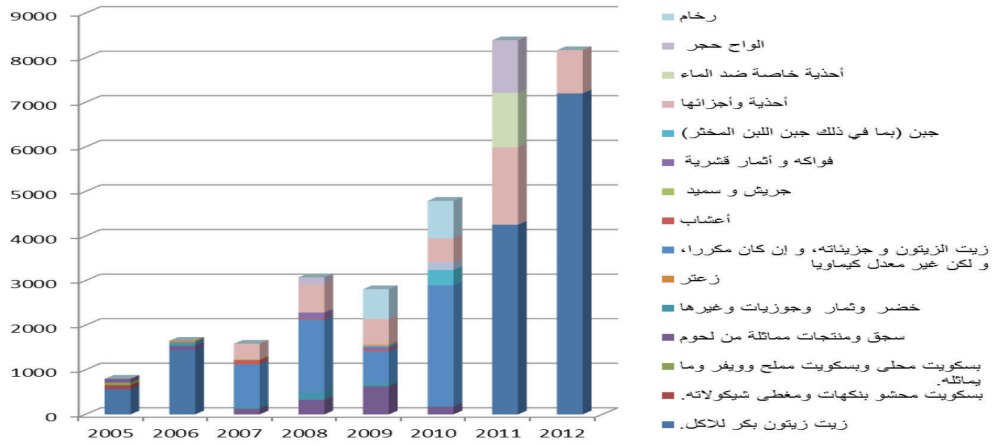

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التجارة الخارجية / القيمة (الف دولار)

بينما في العام 2013 يتضح من الشكل التالي رقم (19) ان هيكلية الصادرات الفلسطينية الى المملكة العربية السعودية قد تغيرت، حيث نلاحظ ان حجر البناء (HS 680229) شكل تقريبا ٪43 يليه الأعشاب الطبية بنسبة ٪21 ومن ثم زيت الزيتون بنسبة ٪17 بينما شكلت الأحذية بمختلف أنواعها ٪7 تقريبا، وتشكل هذه المنتجات الثلاث ٪88 من إجمال الصادرات الفلسطينية الى السعودية خلال العام 2013.

الشكل رقم (19) أكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية خلال العام 2013

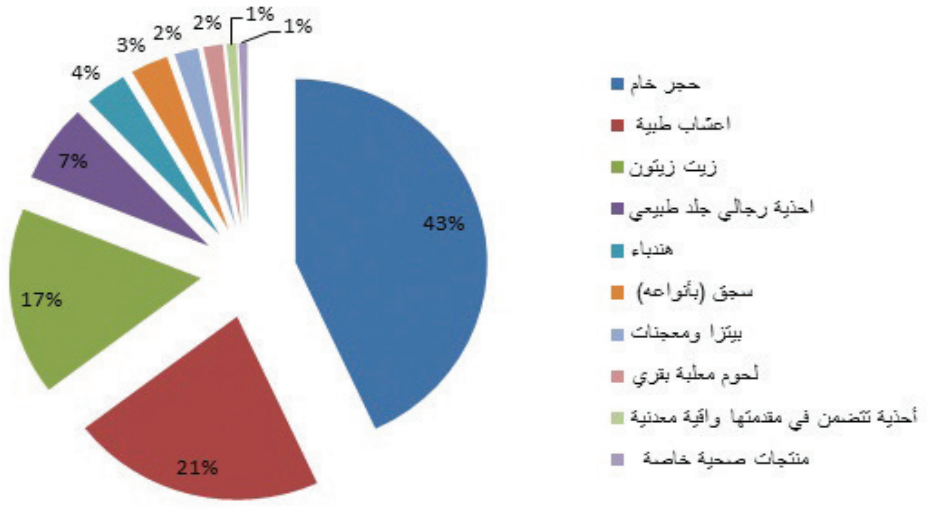

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التجارة الخارجية / القيمة (الف دولار)

جدول رقم (3) قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية تصديرا الى السعودية خلال العام 2013

حجر بناء	اعشاب طبية	زيت زيتون	احذية رجالي جلد طبيعي	هندباء	سجق (بأنواعه)	بيتزا ومعجنات	لحوم معلبة بقري	أحذية بأجزاء معدنية	منتجات صحية خاصة
3,440	1,709	1,322	548	285	254	162	130	66	58

هيكلية الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية في الفترة 2004 - 2013

من الواضح أن الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية أكثر تنوعا من الصادرات، وفق الشكل (20) التالي كما انها تركزت في مادة بوليمرات الإيثلين في أشكالها الأولية التي تستخدم في الصناعات البلاستيكية حيث شكل ٪54 من إجمالي الواردات الفلسطينية لعام 2012 من السعودية و ٪50 من إجمالي الواردات من السعودية للفترة 2010 الى 2012 يليها المياه المعدنية والمشروبات الغازية غير الكحولية بنسبة ٪18 للعام 2012 و ٪16 للفترة 2010 الى 2012، وبالمقارنة مع طبيعة الصادرات الفلسطينية الى السعودية نلاحظ انه لا يوجد صادرات فلسطينية من السلع المبينة اعلاه سوى البسكويت وهذا يشير الى مستوى منخفض من التبادل التجاري في كلا الاتجاهين لسلع معينة.

الشكل رقم (20) أهم الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004 - 2013

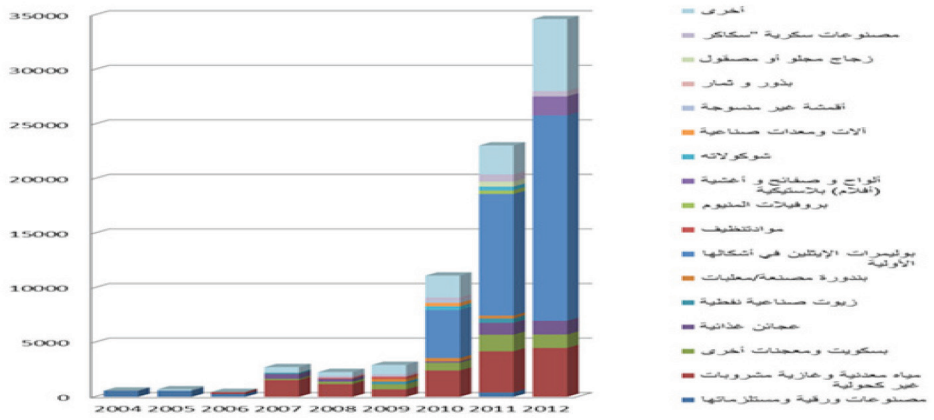

وفي العام 2013 يتضح من الشكل التالي رقم (21) ان هيكلية الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية تركزت تماما على مادة البولي اثيلين (بوزن نوعي يعادل او أكثر 0.94 وأقل من 0.94) بنسبة ٪60 يليها المياه المعدنية والمياه الغازية بنسبة ٪21، أن ٪81 من الواردات الفلسطينية من السعودية مركزة على هذه الثلاثة منتجات.

الشكل رقم (21) أهم الواردات الفلسطينية من المملكة العربية السعودية خلال العام 2013

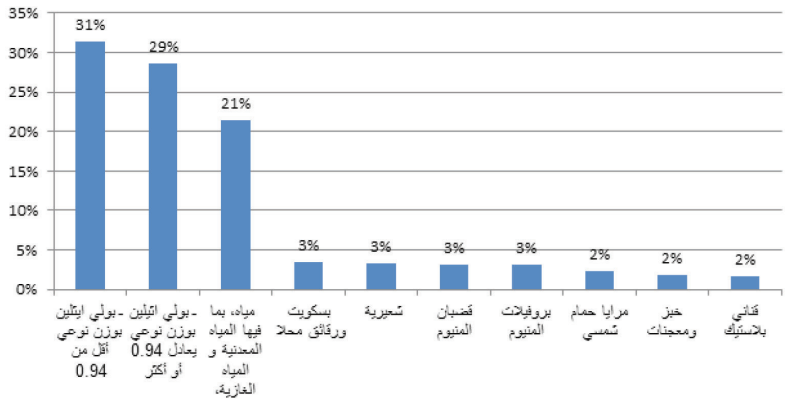

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التجارة الخارجية / القيمة (الف دولار)

جدول رقم (4) قيمة الواردات الفلسطينية المرصودة لأكثر المنتجات الفلسطينية استيرادا من السعودية خلال العام 2013

بولي ايثلين بوزن نوعي أقل من 0.94	بولي اثيلين بوزن نوعي يعادل 0.94 أو أكثر	مياه، بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية	بسكويت ورقائق محلا	شعيرية	قضبان المنيوم	بروفيلات المنيوم	مرايا حمام شمسي	خبز ومعجنات	قناني بلاستيك
11,369	10,380	7,754	1,254	1,202	1,135	1,135	826	649	585

أثر الاندماج السطحي (Shallow Integration) للعلاقة التجارية الفلسطينية السعودية

وفق بروتوكول باريس تملك السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة الكاملة والحق بتطبيق معدلات الرسوم الجمركية الخاصة بها في استيراد بضائع مدرجة في القوائم A1, A2 و B، بغض النظر عن متطلبات المقاييس الإسرائيلية للقوائم A1, A2 وضمن حصص محددة مسبقاً على الواردات ضمن هذه القوائم، فالقائمة A1 تنطبق على البضائع التي يتم إنتاجها في الأردن ومصر ودول عربية أخرى والقائمة A2 تنطبق على البضائع التي يتم إنتاجها في دول اسلامية ودولة عربية أخرى، بينما لا تخضع البضائع التي يتم استيرادها بموجب القائمة B لأي قيود كمية ولكن تخضع للمواصفات والمقاييس الإسرائيلية.

كما يحق للسلطة الفلسطينية فرض اعلى سقف ممكن من التعرفة الجمركية ولكن لا يحق لها تخفيض التعرفة الجمركية بأقل من مستوى التعرفة الإسرائيلية وذلك على كافة السلع من أي دولة في العالم باستثناء الدول التي تم توقيع اتفاقيات تجارية معها وتقتضي الإعفاء الجمركي لمنتجاتها، ومن هذا الجانب تفرض فلسطين تعرفة جمركية عاليا نسبيا على بعض الصناعات مثل الجلود والأحذية والنسيج والأثاث والالمنيوم وذلك بهدف حماية المنتجات الوطنية من المنافسة والإغراق.

من جانب آخر وفقا لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعفى كافة الواردات من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية ويتطلب ذلك من المستورد استصدار شهادة منشأ عربية من الغرفة التجارية، ولأن اسرائيل لا تعترف بهذه الاتفاقية فيتم إعادة دفع الرسوم الى الشركات الفلسطينية بعد استيفاء إسرائيل 3٪ كرسوم تحصيل.

عندما يتم توقيع اتفاقية تجارة حرة بين طرفين أو عدة أطراف ضمن منطقة تجارة حرة فهذا من شأنه أن يمنح حوافز مجدية بين الأعضاء تؤدي الى نتيجة طبيعية وهي زيادة في التبادل التجاري بينها وتلقائيا انخفاض في التبادل التجاري مع الدول غير الأعضاء نتيجة خلق التجارة وتحويلها مع الأعضاء، فيتوفر مجال مرن للتعامل مع من ترغب من الدول الأعضاء محاولة الاستفادة من ميزة التكلفة والكفاءة لديها في إنتاج سلع معينة، من خلال التخصص في إنتاج هذه السلع فتقوم بتصدير هذه السلع واستيراد سلع أخرى أقل تكلفة وأعلى كفاءة وعندما تقتصر هذه الحوافز على الإعفاء الجمركي فقط فيسمى ذلك بالاندماج السطحي Shallow Integration وهو إزالة كافة المعيقات الجمركية (الرسوم الجمركية المفروضة على دخول البضائع وكذلك الحصص المحددة لذلك) ويعتبر اندماج مفيد، ولكنه لا يحقق ما يصل إليه الاندماج العميق بين الدول الذي يسهم إسهاماً كبيراً في حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية، وان الفائدة المرجوة من هذا المستوى من الاندماج تعتمد على حجم تأثير مفهومي خلق التجارة وتحويلها.

تقييم أثر الاندماج السطحي (Shallow Integration) على التبادل التجاري بين السعودية وفلسطين

القاعدة الأولى في منهجية Sussex Framework: تركز على التعرفة الجمركية الأولية (أي ما قبل توقيع الاتفاقية التجارية بين الطرفين وقبل الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، فكلما كانت التعرفة الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليميا مرتفعة قبل، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعرفة.

في البداية لا بد من الإشارة الى تطور التعرفة الجمركية الإسرائيلية والسعودية، حيث يشير الشكل التالي رقم (19) الى تطور التعرفة الجمركية الإسرائيلية والسعودية خلال فترة 13 عام من 1999 - 2012، حيث وصل متوسط التعرفة الجمركية الإسرائيلية للواردات من جميع أنحاء العالم على مدار 13 عام الى 5.1٪ بينما وصل متوسط التعرفة الجمركية السعودية 6.97٪، وللفترة ما قبل اتخاذ القرار السعودي 1999 وصلت التعرفة التي فرضتها السعودية 12.33٪ بينما وصلت التعرفة الجمركية الإسرائيلية لنفس الفترة 2.5٪، وللفترة من العام 2000 الى 2005 واصلت التعرفة الجمركية السعودية بالانخفاض الى أن وصلت الى 6.36٪ في العام 2005 بينما التعرفة الجمركية الإسرائيلية لهذه الفترة لم تتغير سوى بمقدار 0.25٪، وللفترة من العام 2005 الى العام 2012 انخفضت التعرفة الجمركية لكل من الطرفين 5.05٪ لسعودية 4.70٪ لإسرائيل، وبالنظر الى أدنى وأعلى تعرفة جمركية على واردات كل من اسرائيل والسعودية نلاحظ أن أعلى تعرفة جمركية تفرضها إسرائيل هي 250٪ في الفترة من 1999 - 2003 و 212٪ في العام 2012 بينما وصلت أعلى تعرفة تفرضها السعودية الى 100٪ - 120٪ للفترة 1994 - 2012 و 100٪ في العام 2012، بينما تشابه الطرفان في أدنى تعرفة وهي 0٪.

ومن الملاحظ التعرفة الجمركية للبلدين واصلت الانخفاض على مدار 13 عام، وبالرغم من إعفاء المنتجات الفلسطينية من الجمارك بموجب القرار السعودي وكذلك الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهذا يشير الى انخفاض إمكانية خلق تجارة بين فلسطين والسعودية على مستوى الإعفاء الجمركي، كما سنوضح لأنه كلما كانت التعرفة الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليميا مرتفعة قبل، كلما تزايدت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعرفة.

الشكل رقم (22) التعرفة الجمركية الإسرائيلية والسعودية خلال الفترة 1999 - 2012

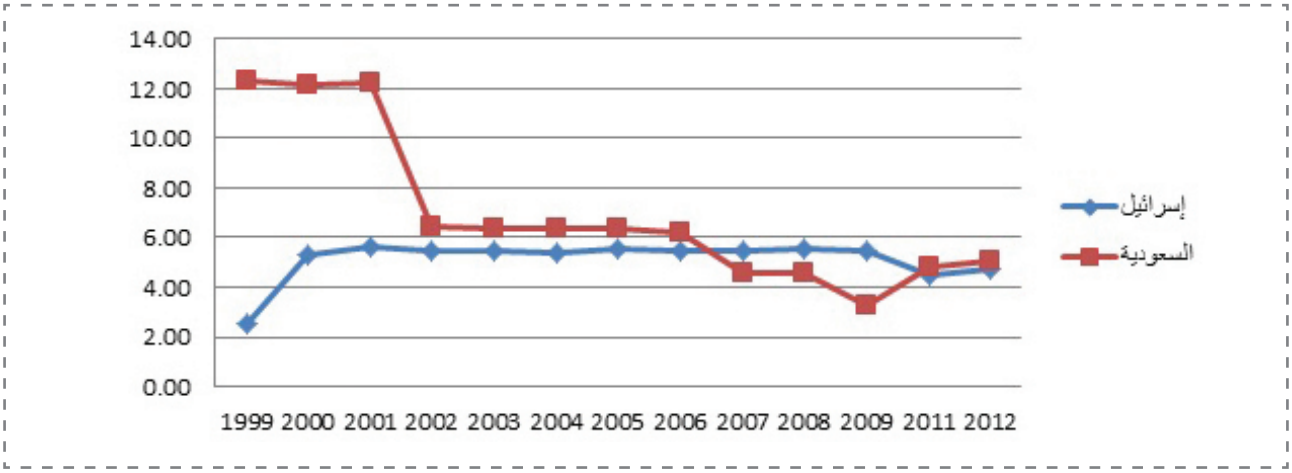

جدول رقم (5): مقارنة التعرفة الجمركية التي يفرضها كلا البلدين على الواردات بشكل عام

Reporter	Year	Duty Type	Product	Simple Averag	Minimum Rat	Maximum Rate	Domestic Peaks	International Peaks
Israel	1993	AHS	Total	7.48	0.00	100.00	7.43%	15.71%
	1999	AHS	Total	2.50	0.00	250.00	0.61%	0.83%
	2000	AHS	Total	5.30	0.00	250.00	0.65%	0.94%
	2001	AHS	Total	5.65	0.00	250.00	0.53%	0.63%
	2002	AHS	Total	5.50	0.00	250.00	0.49%	0.58%
	2003	AHS	Total	5.43	0.00	250.00	0.45%	0.51%
	2004	AHS	Total	5.40	0.00	230.00	0.44%	0.47%
	2005	AHS	Total	5.55	0.00	230.00	1.09%	1.14%
	2006	AHS	Total	5.47	0.00	230.00	1.10%	1.15%
	2007	AHS	Total	5.49	0.00	230.00	1.22%	1.27%
	2008	AHS	Total	5.51	0.00	230.00	1.27%	1.33%
	2009	AHS	Total	5.43	0.00	230.00	1.11%	1.17%
	2011	AHS	Total	4.47	0.00	212.00	0.77%	0.77%
	2012	AHS	Total	4.70	0.00	212.00	1.05%	1.09%
Saudi Arabia	1994	AHS	Total	12.30	0.00	125.00	0.01%	10.19%
	1999	AHS	Total	12.33	0.00	100.00	0.06%	10.82%
	2000	AHS	Total	12.12	0.00	20.00	0.00%	8.12%
	2001	AHS	Total	12.26	0.00	100.00	0.13%	8.63%
	2002	AHS	Total	6.41	0.00	100.00	8.51%	8.51%
	2003	AHS	Total	6.38	0.00	100.00	9.03%	9.03%
	2004	AHS	Total	6.34	0.00	100.00	8.73%	8.73%
	2005	AHS	Total	6.36	0.00	100.00	9.08%	9.08%
	2006	AHS	Total	6.20	0.00	100.00	1.81%	1.81%
	2007	AHS	Total	4.56	0.00	100.00	0.01%	0.01%
	2008	AHS	Total	4.55	0.00	20.00	0.52%	0.52%
	2009	AHS	Total	3.27	0.00	5.00	0.00%	0.00%
	2011	AHS	Total	4.82	0.00	100.00	3.31%	0.16%
	2012	AHS	Total	5.05	0.00	100.00	3.73%	0.56%

Source: WTO IDB - WITS

وبشكل عام من الواضح أن متوسط التعرفة الجمركية السعودية أعلى من التعرفة الإسرائيلية وهذا من شأنه نظريا أن يتيح المجال لخلق التجارة وبالتالي زيادة الصادرات الفلسطينية الى السعودية في ظل إعفاء المنتجات الفلسطينية من التعرفة الجمركية وفق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقرار الحكومة السعودية.

بالنظر الى حجم وطبيعة الصادرات الفلسطينية الى المملكة العربية السعودية خلال ثلاثة فترات محددة نستنتج مايلي:

الفترة 1996 - 1999

وهي مرحلة ما قبل القرار السعودية بمنح إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية وبعد توقيع اتفاق باريس عام 1994، وخلالها انضمت فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998، حيث بلغ مجموع الصادرات الفلسطينية الى السعودية 23,355 مليون دولار وهو مجموع الصادرات لخمس سنوات، حيث كانت مركزة تماما على عدد محدود من المنتجات على مستوى تصنيف .SITC Rev 5-digit -3 أبرزها زيت الزيتون البكر (SITC 42141) بنسبة ٪73، يليها الأحذية بمختلف الأنواع (SITC 85111/85113) ومن ثم الزيتون المكبوس (SITC 05471) ومن ثم السمنة النباتية (SITC 09154) والعسل الطبيعي (SITC 06161) والجبن البيضاء (SITC 040690)، وخلال هذه الفترة تحديدا من العام 1998 بدأ تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا وفق اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية وإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من جانب آخر في هذه الفترة كان معدل التعرفة الجمركية السعودية على الواردات من العالم في أعلى مستوياته، وشهدت الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 1996 - 1999 انخفاض واضح بنسبة ٪89 (من 2,184 مليون دولار الى 244 الف دولار).

الفترة 2000 - 2004

وهي الفترة ما بعد قرار الحكومة السعودية بمنح إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية على ان تدفع الحكومة السعودية الرسوم الجمركية، وقبل التحرير الكامل لكافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء، فعند مراقبة التغير في صادرات أبرز السلع عن الفتر ة السابقة، فنلاحظ أن زيت الزيتون شهد انخفاضا بنسبة ٪58 عن الفترة السابقة (من ٪73 الى ٪15) من جانب آخر تغيرت هيكلية تركيز الصادرات للتحول الى مجموعة مختفة من السلع وقد شكلت الصادرات الفلسطينية التالية خلال هذه الفترة الى المملكة العربية السعودية ٪87 تقريبا من إجمالي الصادرات الى المملكة، حيث كانت مركزة تماما على كل من البرتقال الطازج والمجفف (SITC 05711) والذي شكل ٪55 من مجمل حجم الصادرات الفلسطينية خلال هذه الفترة، يليه زيت الزيتون البكر (SITC 42141) ومن ثم البندورة الطازجة والمبردة والليمون الطازج والمبرد والأزهار واشتال الأزهار والبطاطس، في هذه الفترة كان مستوى التعرفة الجمركية السعودية على الواردات من العالم في أعلى مستوياته في العامين 2000 و 2001 ومن ثم بدأ بالانخفاض ليصل الى النصف تقريبا في العام 2004، وشهدت الصادرات الفلسطينية خلال هذه الفترة باستثناء العام 2000 انخفاض بشكل كبير جدا تحديدا في العام 2001 بنسبة ٪96 لتصل الى 777 الف دولار امريكي فقط، ويمكن ان يعزى ذلك الى الانتفاضة الثانية - انتفاضة الأقصى، ومن ثم ارتفعت لتصل الى 2,4 مليون دولار تقريبا في العام 2004.

من جانب آخر فإن أعلى تعرفة جمركية تفرضها السعودية على الواردات من العالم تتمثل في منتجات الأخشاب والأثاث اجمالا وهي تأتي بالمستوى المتوسط من حيث أكثر السلع الفلسطينية تصديرا بشكل عام حيث ان جل هذه الصناعة يصدر الى اسرائيل، وبطبيعة الحال حيث ان الصادرات الفلسطينية معفاة من الجمارك السعودية فيمكن القول انه على مستوى الاندماج السطحي لا يوجد تأثير واضح للقرار السعودي واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صادرات هذا المنتج.

الفترة 2005 - 2012

وهي الفترة ما بعد قرار الحكومة السعودية بمنح إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية على ان تدفع الحكومة السعودية الرسوم الجمركية، وبعد التحرير الكامل لكافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء، وعند مراقبة التغير في صادرات أبرز السلع عن الفترة السابقة نلاحظ تغير في هيكلية تركيز الصادرات للتحول الى مجموعة مختفة من السلع حيث شكلت الصادرات الفلسطينية التالية خلال هذه الفترة الى المملكة العربية السعودية ما يقارب ٪79 من إجمالي الصادرات الفلسطينية الى السعودية، أبرزها زيت الزيتون البكر (HS 150910) حيث شكل ٪34 يليها زيت الزيتون غير المعدل كيماويا ٪15 ومن ثم الأحذية (HS 640510) والحجر والواح الحجر (HS 680229) والرخام (HS 251511) وسجق ومنتجات لحوم مصنعة (HS 160100)، وفي هذه الفترة كان مستوى التعرفة الجمركية السعودية على الواردات من العالم نصف ما كان عليه سابقا ولم تزداد الصادرات سوى بقيمة 6 مليون دولار تقريبا.

وفي العام 2013 تغيرت هيكلية الصادرات الى السعودية لتشهد تركيز واضح على حجر البناء (HS 680229) بنسبة ٪43 يليه الأعشاب الطبية بنسبة ٪21 ومن ثم زيت الزيتون، وبلتالي نلاحظ إختلاف هيكلية الصادرات من فترة الى أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن المنتجات التالية تفرض السعودية على استيرادها من العالم ذروة التعرفة الجمركية وبالمقابل تحظى بإعفاء جمركي وهذا يشير الى ان هذه المنتجات تحظى بميزة المقارنة وكذلك الإعفاء الجمركية وهذا نظريا من شانه أن يتيح المجال الى زيادة في الصادرات الفلسطينية الى السعودية وبالتالي خلق التجارة إذا ما تم العمل على إزالة المعيقات غير الجمركية وصولا الى اندماج عميق Deep Integration.

جدول رقم (6) السلع التي تفرض عليها السعودية أعلى مستوى من التعرفة الجمركية وأكثر السلع الفلسطينية تصديرا الى العالم

السلع التي تفرض عليها السعودية أعلى مستوى من التعرفة الجمركية			أكثر السلع الفلسطينية تصديرا الى العالم	
HS	المنتجات	أعلى مستوى تعرفة	HS	المنتجات
940350	Bedroom furniture, wooden, nes	100.00٪	680229	Cut or sawn slabs of stone nes
441520	Wooden pallets, box pallets and load...	100.00٪	720430	Waste or scrap, of tinned iron or steel
940429	Mattresses, stuffed, spring interior,...	100.00٪	680221	Cut or sawn slabs of marble, travertine or alabast...
940161	Seats with wooden frames, upholstered...	100.00٪	392321	Sacks & bags (including cones) of polymers of ethy...
940310	Office furniture, metal, nes	100.00٪	240220	Cigarettes containing tobacco
940130	Swivel seats with variable height adj...	100.00٪	150910	Olive oil, virgin
180631	Chocolate, cocoa preps, block, slab,...	50.00٪	640199	Waterproof footwear (Wellington) no toe cap, nes
940340	Kitchen furniture, wooden, nes	100.00٪	940350	Bedroom furniture, wooden, nes
080410	Dates, fresh or dried	100.00٪	441520	Wooden pallets, box pallets and load boards
940370	Furniture, plastic, nes	100.00٪	940429	Mattresses, stuffed, spring interior, etc
940421	Mattresses of cellular rubber or plas...	100.00٪	760429	Bars, rods and other profiles, aluminium alloyed
940490	Articles of bedding nes	100.00٪	300490	Medicaments nes, in dosage
870432	Spark ignition engine trucks weighing...	100.00٪	690810	Glazed ceramic mosaic tiles, cubes & similar <7cm...
481910	Cartons, boxes & cases, of corrugated...	100.00٪	040310	Yogurt
940330	Office furniture, wooden, nes	50.00٪	390190	Polymers of ethylene nes, in primary forms

هناك نوعان من القنوات الممكنة من خلق التجارة، **اولا:** حيث يمكن أن تنشأ عندما يتم استيراد منتجات اكثر كفاءة وأقل تكلفة واستبدالها بالمنتجات المحلية الأقل كفاءة وأعلى تكلفة، وهذا يؤدي الى "خلق التجارة " ويحقق مكاسب على الصعيد الإنتاجي نتيجة لإعادة استغلال الموارد في صناعات أخرى تحظى بميزة نسبية، **ثانيا:** إن تخفيض الرسوم الجمركية من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض في الأسعار وزيادة الطلب على السلع التي كان يتم استيرادها سابقا من البلد الشريك قبل اتفاقية التجارة الحرة و/أو منطقة التجارة الحرة. وهذا يؤدي إلى خلق التجارة ويزيد من الرفاه والمكاسب على الصعيد الاستهلاكي من خلال حصول المستهلكين على السلع بأسعار أرخص من ذي قبل، ويتيح مجال للادخار الفردي ويساهم في استثمارات محلية جديدة، ولكن نستنتج مما سبق أنه في جميع المراحل كانت الزيادة في حجم الصادرات الفلسطينية لأكثر السلع تصدير الى السعودية متواضعة جدا، مع الأخذ بالإعتبار أن صادراتالبرتقال كانت بحجم كبير لمرة واحدة فقط ، وأن التركيز الأكثر كان على صادرات زيت الزيتون. إضافة الى انه كانت هذه النسبة تنخفض وترتفع بشكل متذبذب من سلعة لأخرى خلال 16 عشر عاما في ظل إعفاء جمركي بدأ من العام 2000 حتى العام 2005 ومن ثم إعفاء جمركي كامل حتى الآن بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولقياس مدى إمكانية تحقق خلق تجارة، وبعد ما تم تحديد نطاق أثر الإعفاء الجمركي وهي أقصى درجة من التسهيلات فيما يتعلق بمستوى التعرفة الجمركية، نبحث ونحدد مدى تشابه الصادرات والواردات الفلسطينية مع الصادرات والواردات السعودية وبطبيعة الحال يكون واضح لنا مسبقا مدى تركيز الصادرات على سلع معينة ومدى الحاجة الى تنويع التجارة، ومن ثم نحدد أكثر المنتجات الفلسطينية التي تحظى بميزة مقارنة نسبية عالية ونعكس ذلك على إمكانية التجارة داخل الصناعة وتحديد المنتجات التي من الممكن ان تقودنا الى اندماج عميق من خلال الاستثمار المتبادل في التصنيع ضمن مراحل إنتاجية مختلفة، ولهذا كله نستخدم المؤشرات التالية:

مؤشر تركيز الصادرات TCI (Trade Concentration Index)

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للإنتاج، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلة المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الربحية، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات، وارتفعت درجة التركيز دلت على ضعف الهيكل الإنتاجي، ويتسم تنويع الصادرات بالأهمية بالنسبة للبلدان النامية لأن الدرجة العالية من الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية التصديرية تزيد من الهشاشة إزاء الصدمات الخارجية النابعة من التحولات في الأسعار العالمية، ويعتبر تنويع الصادرات ولا سيما فيما يتعلق بالسلع المصنعة، عظيم الفائدة للاقتصاد

من حيث تعزيز استقرار إيرادات التصدير والنمو والعمالة. ويقيس هذا المؤشر مدى التركيز في هيكلية صادرات الدول المصدرة من حيث تنوع صادراتها أو اعتمادها على سلع محدودة، حيث يشير الى انه كلما كانت صادرات الدولة المصدرة أكثر تنوعا كلما كانت هناك فرصة أكبر لخلق التجارة، وبالنظر الى الصادرات الفلسطينية الى السعودية في العام 2013 نجد أن مؤشر تركيز الصادرات لكلا البلدين قد تطابق في العام 2013 حيث وصل الى 0.240 على مستوى 6digits، لهذا فإن صادرات كلا الدولتين في حالة تركيز ولكنها متنوعة نسبيا.

وعند النظر الى هذا المؤشر خلال سلسلة زمنية معينة لقياس مدى التركيز في الصادرات على سلع محدودة لكلا البلدين الشكل رقم (23) نجد أن مستوى التركيز في الصادرات الفلسطينية أخذ في الانخفاض بنسب بسيطة، أما بالنسبة للصادرات السعودية فنلاحظ أن المؤشر يعكس تنوع أكثر للصادرات السعودية الى فلسطين مع الإشارة الى أن المؤشر تطابق للعام 2013 للتبادل التجاري بين البلدين أي أن مستوى التركيز مساوي تماما، مع الإشارة الى انه لا توجد بيانات للفترة 2008 الى 2012 تتعلق بالسعودية. إجمالا هذا يعني أن هناك اعتماد واضح على سلع تصديرية محددة للسوق السعودي، على الرغم من تغيرها من فترة الى أخرى لكن في نفس الإطار لمجموعة من السلع، وهذا يعطينا مؤشر لضرورة التنويع في الإنتاج للسلع التصديرية.

الشكل رقم (23) مؤشر تركيز الصادرات الفلسطينية الى السعودية خلال الفترة 2007 - 2013

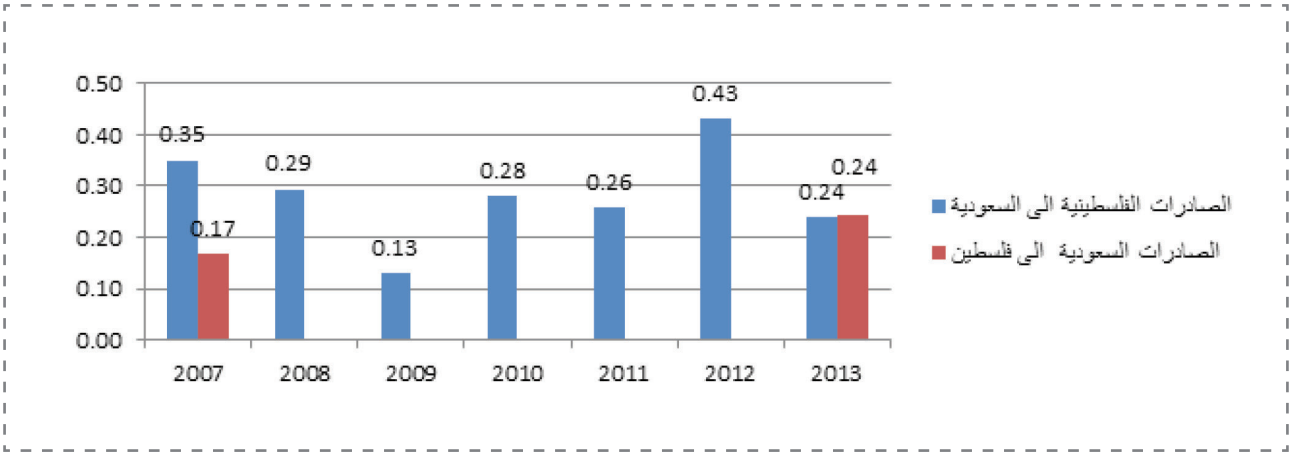

ميزة المقارنة النسبية الظاهرة Revealed comparative advantage - RCA

تنبع أهمية التبادل التجاري الدولي من مبدأين مهمين وهما مبدأ ندرة الموارد ومبدأ التخصصية، حيث أنه لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية، وحتى بافتراض وجود هذه الدولة فإن التخصصية والتبادل الدولي سيزيد من رفاهية الشعب، والعوامل التي من شأنها أن تقرر مدى تخصصية الدولة هي:

(أ) اختلاف ظروف الإنتاج: فمثلاً فلسطين ذات طبيعة تصلح لإنتاج الحجر والرخام فعليها التخصص في ذلك وبالتالي مبادلتها ببعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها.

(ب) انخفاض تكاليف الإنتاج: حيث أن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع في بعض الدول يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، فمثلاً فلسطين تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج الحجر والرخام لأنه ينتج بكميات كبيرة جداً، مما يسبب انخفاض متوسط التكاليف وهذا يسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية مما يحقق زيادة في صادراته، ويتم قياس مدى التخصصية بحساب مؤشر ميزة المقارنة النسبية الظاهرة RCA، حيث يقيس هذا المؤشر ميزة صادرات دولة معينة لسلعة محددة في ضوء مجمل صادراتها من كافة السلع، ومقارنتها بصادرات هذه السلعة على مستوى العالم لمجمل صادرات العالم، وتكون ميزة المقارنة ظاهرة وواضحة إذا كان مؤشر ميزة المقارنة الظاهرة اكبر من 1 < RCA وهذا يعني أن نسبة صادرات هذه السلعة من إجمالي صادرات الدولة الى نسبة صادرات نفس السلعة من إجمالي الصادرات على مستوى العالم عالية، وبالتالي تمتاز هذه الدولة بصادراتها من هذه السلع بميزة مقارنة نسبية عالية.

وقد تم حساب مؤشر ميزة المقارنة النسبية الظاهرة لكل من فلسطين والسعودية للعام 2013، ومقارنتها وذلك لأهم/أكثر السلع تصديرا من كلا البلدين واتضح ان هناك اختلاف واضح في هذه الميزة بين صادرات كل من فلسطين والسعودية، حيث تتميز الصادرات الفلسطينية لأهم المنتجات تصديرا عن السلع السعودية بشكل ملحوظ وهذا يعني هذه المنتجات تتمتع بقدة تصديرية تنافسية، بالمقابل تتمتع السعودية بهذه الميزة لأكثر 15 منتج تصديرا الى الأسواق العالمية عن فلسطين وهذا يعكس مدى تخصصية كل دولة بإنتاج سلع معينة.

جدول رقم (7) مقارنة الميزة النسبية الظاهرة لأكثر 15 منتج تصديرا من البلدين

Palestine					KSA					
Product	**Product Name**	**RCA**	**Exp.Share PSE>WLD**	**Exp.Share WLD>WLD**	**Product**	**Product Name**	**RCA**	**Exp.Share KSA>WLD**	**Imp.Share WLD<-WLD**	**Imp.Share KSA<WLD**
680229	Cut or sawn slabs of stone nes	7,439.26	11.17%	0.00%	270900	Petroleum oils, oils from bituminous minerals, cru...	19.64	78.32%	9.93%	0.00%
121190	Plants & parts, pharmacy, perfume, insecticide use...	376.10	5.96%	0.02%	271000	Petroleum oils&oils obta	0.89	5.08%	5.17%	1.12%
720430	Waste or scrap, of tinned iron or steel	598.14	4.63%	0.01%	390210	Polypropylene in primary forms	12.27	1.50%	0.15%	0.04%
392321	Sacks & bags (including cones) of polymers of ethy...	70.15	4.32%	0.06%	390120	Polyethylene - specific gravity >0.94 in primary f...	10.36	1.36%	0.17%	0.06%
240220	Cigarettes containing tobacco	32.05	3.93%	0.12%	290943	Monobutyl ethers of ethylene and diethylene glycol	234.82	1.11%	0.00%	0.01%
680221	Cut or sawn slabs of marble, travertine or alabast...	321.29	3.34%	0.01%	390110	Polyethylene - specific gravity <0.94 in primary f...	8.10	1.07%	0.16%	0.13%
640199	Waterproof footwear(Wellington) no toe cap, nes	1,633.17	2.91%	0.00%	271113	Butanes, liquefied	12.45	0.84%	0.13%	0.00%
251611	Granite, crude or roughly trimmed	405.80	2.43%	0.01%	271112	Propane, liquefied	7.07	0.83%	0.22%	0.00%
940350	Bedroom furniture, wooden, nes	44.14	2.34%	0.05%	290250	Styrene	4.88	0.47%	0.11%	0.01%
940429	Mattresses, stuffed, spring interior, etc	142.42	1.75%	0.01%	290531	Ethylene glycol (ethanediol)	8.99	0.43%	0.10%	0.00%
940161	Seats with wooden frames, upholstered nes	18.51	1.66%	0.09%	271111	Natural gas, liquefied	0.83	0.42%	1.02%	0.00%
441520	Wooden pallets, box pallets and load boards	104.35	1.52%	0.01%	290511	Methyl alcohol	15.37	0.41%	0.07%	0.00%
760429	Bars, rods and other profiles, aluminium alloyed	27.44	1.51%	0.06%	290919	Acyclic ethers nes, derivatives of acyclic ethers	7.44	0.37%	0.05%	0.00%
690810	Glazed ceramic mosaic tiles, cubes & similar <7cm ...	492.34	1.40%	0.00%	890400	Tugs and pusher craft	10.62	0.29%	0.02%	0.17%
390190	Polymers of ethylene nes, in primary forms	14.92	1.29%	0.09%	310210	Urea, including aqueous solution in packs >10 kg	3.93	0.27%	0.10%	0.00%

جدول رقم (8) مقارنة الميزة النسبية الظاهرة لأكثر 15 منتج فلسطيني تصديرا مع الميزة النسبية لكلا البلدين لهذه السلع

Palestine					KSA				
Product	**Product Name**	**RCA**	**Exp.Share PSE>WLD**	**Exp.Share WLD>WLD**	**RCA**	**Exports KSA>WLD ('000s USD)**	**Exp.Share KSA>WLD**	**Imp.Share KSA<WLD**	**Exports WLD>WLD ('000s USD)**
680229	Cut or sawn slabs of stone nes	7,439.26	11.17%	0.00%	0.08	424.85	0.00%	0.02%	234,395.47
121190	Plants & parts, pharmacy, perfume, insecticide use...	376.10	5.96%	0.02%	0.00	113.68	0.00%	0.01%	2,474,859.01
720430	Waste or scrap, of tinned iron or steel	598.14	4.63%	0.01%	0.00	0.00	0.00%	0.00%	1,208,972.30
392321	Sacks & bags (including cones) of polymers of ethy...	70.15	4.32%	0.06%	0.02	5,006.15	0.00%	0.01%	9,622,418.24
240220	Cigarettes containing tobacco	32.05	3.93%	0.12%	0.00	314.79	0.00%	0.59%	19,119,134.58
680221	Cut or sawn slabs of marble, travertine or alabast...	321.29	3.34%	0.01%	0.02	968.02	0.00%	0.01%	1,623,128.53
640199	Waterproof footwear(Wellington) no toe cap, nes	1,633.17	2.91%	0.00%	0.15	1,017.57	0.00%	0.01%	278,496.78
251611	Granite, crude or roughly trimmed	405.80	2.43%	0.01%	0.00	0.00	0.00%	0.00%	934,047.23
940350	Bedroom furniture, wooden, nes	44.14	2.34%	0.05%	0.10	19,334.71	0.01%	0.15%	8,270,724.03
940429	Mattresses, stuffed, spring interior, etc	142.42	1.75%	0.01%	0.03	1,454.90	0.00%	0.00%	1,917,897.05
940161	Seats with wooden frames, upholstered nes	18.51	1.66%	0.09%	0.02	7,274.38	0.00%	0.10%	14,025,161.64
441520	Wooden pallets, box pallets and load boards	104.35	1.52%	0.01%	0.10	5,275.09	0.00%	0.00%	2,272,633.62
760429	Bars, rods and other profiles, aluminium alloyed	27.44	1.51%	0.06%	0.10	20,914.09	0.01%	0.24%	8,600,281.74
690810	Glazed ceramic mosaic tiles, cubes & similar <7cm ...	492.34	1.40%	0.00%	0.19	1,972.92	0.00%	0.12%	442,459.29
390190	Polymers of ethylene nes, in primary forms	14.92	1.29%	0.09%	0.52	170,111.15	0.05%	0.04%	13,492,209.77

FKI (Finger-Kreinin-Index)

يقيس هذا المؤشر مدى تشابه واختلاف صادرات بلدين على سبيل المقارنة، فعندما يكون المؤشر قريب من 1 فان هيكلية الصادرات الفلسطينية والسعودية الى العالم تكون متشابهة جدا وإذا كان المؤشر قريب من 0 فهذا يعني أن هيكلية الصادرات لكلا البلدين مختلفة تماما، فكلما كانت متشابهة فذلك مؤشر على إمكانية خلق تجارة بين البلدين ويوحي أيضا الى مدى تشابه اذواق مستهلكي منتجات الطرفين وإمكانية التسويق في كلا السوقين، ويمكن لكل من البلدين أن يتخصص في إنتاج سلع معينة تمتاز بكفاءة وتكلفة إنتاج منخفضة وهذا ما حدده المؤشر السابق وهو RCA وهذا يؤدي الى خلق التجارة.

وعند مقارنة صادرات كل من السعودية وفلسطين الى العالم نجد ان المؤشر هو 0.018 على مستوى HS 6digits للعام 2013، وهذا يعني انه فيما يتعلق بهيكلية الصادرات ان هاتين الدولتين ليستا متشابهتان وهذا يدل على انه ليس من المحتمل ان يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي.

وعند النظر الى هذا المؤشر خلال سلسلة زمنية معينة لقياس مدى التغير في مستوى التشابه في هيكلية الصادرات لكلا البلدين الشكل رقم (24) نجد أن مستوى التشابه آخذ في الارتفاع بنسب ضئيلة جدا.

الشكل رقم (24) مؤشر تشابه الهيكلية التجارية الخارجية/الصادرات لكل من فلسطين والسعودية للفترة 2007 - 2013

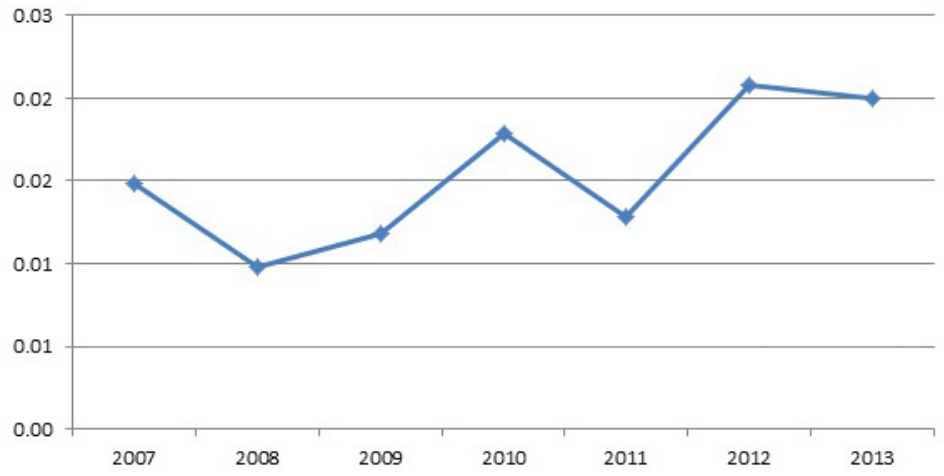

مؤشر التجارة داخل الصناعة IIT

يقيس هذا المؤشر مدى تداخل الصادرات والواردات لمجموعة معينة من السلع (اي عندما يتم تصدير واستيراد نفس الفئة من السلع) ويمكن استخدامه لقطاعات منفردة أو حتى قطاعات فرعية، فمن خلال مؤشر تشابه الصادرات للبلدين والذي تم الاشارة اليه سابقا نحدد مدى التشابه على المستوى الكلي للصادرات وليس على مستوى التقاطع في مراحل الإنتاج، ويتيح هذا المؤشر IIT القياس من 0 الى 1 فإذا كانت 1 فهذا يدل على إمكانية عالية لتحقيق التجارة داخل الصناعة وكذلك يعطي مؤشر لإمكانية الاندماج العميق Deep Integration.

عند قياس هذا المؤشر للتبادل التجاري الفلسطيني مع السعودية نجد انه 0.321 للعام 2013 لكافة القطاعات وعلى مستوى 6digit level فنجد أن هناك منتجات محددة من المحتمل ان توفر فرصة لخلق تجارة داخل الصناعة من ابرزها المنتجات التالية: التمور (HS 080410) 0.52 والصلصات والتوابل (HS 210390) 0.36 على مستوى HS 210390 (6digits) والصناعات البلاستيكية 0.03. على مستوى (HS 6digits 392690) والورق الصحي (6digits HS481840) على مستوى 0.64 حيث ان فلسطين تصدر وتستورد هذه المنتجات.

وعند النظر الى هذا المؤشر خلال سلسلة زمنية معينة لقياس مدى تداخل التجارة داخل الصناعة واحتمالية التكامل الصناعي بين الطرفين الشكل رقم (25) نجد أن مستوى التداخل التجاري بين البلدين آخذ في الانخفاض من حيث طبيعة السلع منذ العام 2007 وحتى العام 2013.

الشكل رقم (25) مؤشر الصناعة داخل التجارة لفترة 2007 - 2013

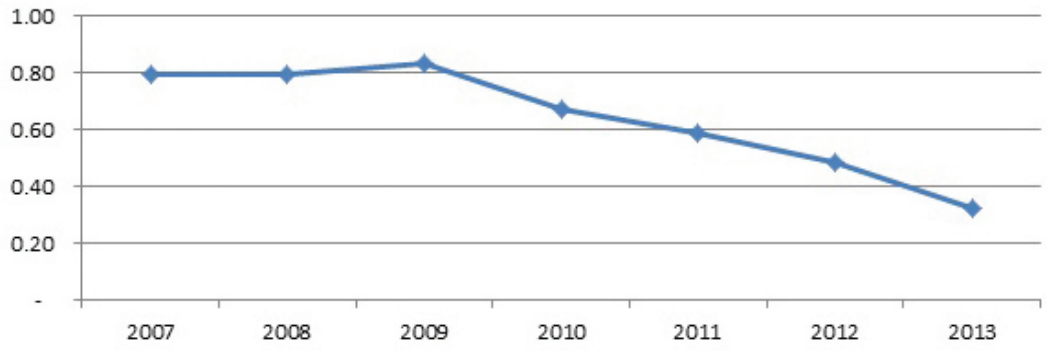

الاندماج العميق (Deep Integration)

عند البحث في أثر القرار السعودي بمنح إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية عام 2000، وكذلك استفادة فلسطين من الإعفاء الكامل للمنتجات الفلسطينية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005، فمن الضرورة بمكان التعمق أكثر من مجرد إزالة العقبات الجمركية الى إزالة المعيقات غير الجمركية والتي تتمثل في الأنظمة المتبعة والمواصفات ,والمقاييس وتشجيع الاستثمار وتسهيلات النقل، وتحرير تجارة الخدمات لتحديد الفرص لاندماج تجاري عميق بين البلدين، فمن الجدير بالاعتبار أن القرار السعودي يقتصر فقط على الجانب الجمركي ولم يتطرق الى المعيقات غير الجمركية وأن أثره كان مرتبط بشكل مباشر في الفترة من 2000 الى 2004 الى حين تطبيق إعفاء كامل للمنتجات الفلسطينية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2005، وكما أشرنا سابقا انه لا يوجد اتفاقية ثنائية فلسطينية - سعودية، فبالتالي جل التبادل التجاري بين الطرفين هو نظريا في ظل GAFTA، وعمليا بموجب القرار السعودي، وبما أن هذه الاتفاقية نصت بشكل واضح على إزالة المعيقات غير الجمركية فيمكن تقييم أثرها على التبادل التجاري بين الطرفين وفق ما تقرر إزالته من قيود فورا اعتبارا من أول عام 1998 ومقارنة ذلك مع واقع المعيقات على السلع الفلسطينية التي يتم تصديرها الى السعودية حاليا كما يلي:

- **القيود الفنية:** مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعاينة.
- **القيود الإدارية:** مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التخمين)، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لتراخيص الاستيراد.
- **القيود المالية:** مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 4 بالألف المتفق عليها في "اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية"، والتعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المصرفية.
- **المعاملة الوطنية:** تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية. مراعاة الأحكام الدولية: تراعى الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.
- **اعتماد الشفافية:** تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها.

ووفق اجتماع رقم (53) للجنة المفاوضات التجارية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذي عقد في (القاهرة: 2013 / 6/ 4) فقد ناقشت اللجنة البنود المدرجة على جدول أعمالها واتخذت بشأنها التوصيات التالية ومن ابرزها:

البند الأول: آلية متابعة القيود غير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة والعرض المقدم بهذا الخصوص

اطلعت اللجنة على قرار قمة الدوحة رقم (ق.ق: 582 د.ع) 24 (26 -\ 3\ 3013) التالي نصه:

1. التأكيد على الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتقارير القطرية بصفة دورية وبشكل أكثر شفافية على أن تتضمن:

- عرض كافة المعوقات التي تواجهها في تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع أي من الدول أعضاء المنطقة مع ذكر أسماء الدول ليتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من دراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- عرض القيود غير الجمركية وفق التصنيف المعتمد من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع بيان الدول التي تمارس تلك القيود والوثائق المتعلقة بذلك.

2. الطلب من الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمقترحاتها حول كيفية التعامل مع الدول الأعضاء غير الملتزمة بتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إزالة القيود غير الجمركية.
3. أن يتم وضع آلية واضحة للتعامل مع الإجراءات المقيدة للتجارة، بما في ذلك وضع نظام متدرج للعقوبات التي يمكن أن تطبق على الدول التي تتخذ إجراءات متعارضة مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويكون للدول الأعضاء الحق في تطبيقها عند اللزوم.
4. أن تكون التشريعات التجارية والإجراءات المتعلقة بانسياب المبادلات التجارية شفافة وواضحة ولا تتضمن أي إجراءات من شأنها الحد من التجارة بين الدول الأعضاء.
5. دعوة القطاع الخاص إلى مشاركة فاعلة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء.

البند الثاني وابرز ما ذكر فيه من توصيات:

1. الطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عرض القيود غير الجمركية الواردة في التقارير الدورية للدول الأعضاء الخاصة بمتابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع تسمية الدول التي تطبق هذه القيود، وأن تكون موثقة بالمستندات اللازمة عند عرضها على اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص.
2. دعوة لجنة المفاوضات التجارية الى الانعقاد في حالة عرض أي من الدول الأعضاء أية قيود غير جمركية معززة بالوثائق والمستندات التي تثبت عدم التزام أية دولة أخرى بما أقر على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقمم الدورية والاقتصادية بشأن القيود غير الجمركية.

ووفق تقرير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية للعام 2012 / 2013 حول المعيقات التي تواجه الشركات العربية في عملية التبادل التجاري في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تمثلت أبرز المعيقات فيما يلي:

طول مدة العبور بنسبة ردود سلبية بلغت 81ر٪51 من إجمالي الردود ويليه من حيث الأهمية النسبية ارتفاع تكلفة النقل في بلد المنشأ وصعوبة الحصول على تأشيرات السفر بنسبة 40ر٪49 للردود السلبية لكل منهما. وحلت في المرتبة الثالثة القيود الفنية بنسبة 78ر٪45 ثم القيود المالية في المرتبة الرابعة بنسبة 58ر٪44 يليهما في المرتبة الخامسة عدم الالتزام بالإعفاء الجمركي الكامل بنسبة 55ر٪38 وفي المرتبة السادسة القيود على التراخيص بنسبة 53ر٪32، فيما حل في المرتبة السابعة القيود الناجمة عن السيطرة على الأسعار بنسبة 1ر٪24، ثم في المرتبة الثامنة الاحتكار بنسبة 69ر٪21.

ودعا الاتحاد لإزالة القيود التي تواجه تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والالتزام بإلغاء التعرفة الجمركية بشكل كامل، وتوحيد الأسواق العربية على غرار الاتحاد الأوروبي، وتوحيد المواصفات والمقاييس بين الدول العربية، وتقليص تكاليف أجور النقل، وتسهيل منح تأشيرات السفر إلى الدول العربية، ووضع بروتوكول عربي بهذا الشأن بالتعاون مع الغرف العربية. وشدد التقرير أن الهدف من إزالة هذه القيود هو الوقوف على احتياجات وتطلعات القطاع الخاص العربي لإزالة المعوقات التي تكبله، بهدف تنمية التجارة العربية البينية، وتفعيل دوره في التنمية وفي خلق فرص العمل الجديدة. وقد استند التقرير على نتائج الاستبيان السنوي الذي يجريه الاتحاد ليرصد آراء الشركات العربية المعنية بالتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

من جانب آخر لا بد من الإشارة الى الجانب الاستثماري وهنا لا بد من الإشارة الى حجم الاستثمارات السعودية في فلسطين، حيث تم الاستثمار في 23 مشروع بقيمة 23,700 مليون دولار أمريكي وكان لها دور في توفير 1006 فرصة عمل وذلك خلال 18 عام 1995 للفترة الى 2013 وهذه المشاريع حصلت على حوافز استثمارية وذلك وفقا لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

المعيقات التي تفرض على السلع الفلسطينية التي يتم تصديرها الى السعودية

يقتضي البحث في المعيقات غير الجمركية الاشارة الى سلسلة إجراءات التصدير الى المملكة العربية السعودية بدأ من تسجيل الشركة على الحدود السعودية وصولا الى المستورد:

إجراءات التصدير الى السعودية

1. تسجيل الشركة لدى الدوائر الرسمية السعودية ذات العلاقة وكذلك على الحدود السعودية مع خصوصية اعتماد المنتجات الغذائية والدوائية لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية.
2. يقوم المصدر الفلسطيني بتحضير اوراقه (شهادة المنشأ والفاتورة الضريبية وقائمة التعبئة) وارسالها الى المخلص الفلسطيني الذي يقوم بدوره بالتنسيق مع المخلص السعودي على معبر الحديثة.
3. تقوم الشركة المستوردة بإرسال تفويض للمخلص السعودي على معبر الحديثة لتخليص البضائع.
4. تقوم الشركة الفلسطينية بالتنسيق مع شركة شحن اردنية لهذا الخصوص وفق الموعد والوقت المحدد ويقوم الشاحن الاردني بإعداد بيان ترانزيت موجه لمعبر الحديثة.
5. تنطلق الشاحنة من الضفة الغربية الى جسر الملك حسين وتخضع للإجراءات ذات العلاقة.
6. تقوم وحدة التتبع الاردنية بوضع قطعة الكترونية على الشاحنة لتتبع حركة الشاحنة لضمان عبورها ترانزيت الى السعودية ويدفع الشاحن الاردني رسوم 20 دينار اردني لذلك.
7. تستغرق المسافة من جسر الملك حسين الى معبر الحديثة حوالي يوم واحد فقط وعند وصول الشاحنة الى الحدود الاردنية يدفع الشاحن 15 دينار اردني رسوم بطاقة (تخريجة) من الحدود الاردنية.
8. ينتظر الشاحن في الطابور لحين دوره.
9. عند دخول الشاحنة الى معبر الحديثة يقوم الشاحن بدفع 500 ريال سعودي (260 رسوم تخليص + 240 طوابع ورسوم عبور) ويسلك جواز سفر الشاحن + البيان الجمركي الاردني + التخريجة الاردنية الى المخلص السعودي على المعبر.
10. يتم التأكد من سجل الشركة على المعبر وكذلك البيان الجمركي ومطابقة البيان للحمولة.
11. يتم تنزيل البضاعة ومعاينتها أو يتم فحصها بواسطة السكانر ويذهب الشاحن للانتظار في ساحة مخصصة للانتظار لساعات واحيانا لمدة يوم كامل وللفحص المخبري تستغرق من يومين الى 8 ايام.

من الجدير بالإشارة الى ان تكلفة الشحن من الاردن الى السعودية شاملة البيان الجمركي الاردني والرسوم الاخرى ذات العلاقة تختلف من البرادات عن الشاحنات (800 دينار للمبردات) و (600 دينار للشاحنات العادية)

شروط عامة:

- لا يقبل أي منتج أو كرتونة لرزمة منتجات كتب عليها باللغة العبرية ولو حتى كلمة واحدة.
- ممنوع التعامل بأي وثيقة تحتوي اللغة العبرية.
- العملة المسموح بتدوينها هي الدينار الاردني والدولار ولا يقبل الشيقل الاسرائيلي.
- يجب ان يذكر في الشهادة التي تصدر من وزارة الصحة الفلسطينية أو وزارة الزراعة للمنتجات ذات العلاقة ان يذكر فيها الكمية التي اخذ منها العينة وهي الكمية المسموح بتصديرها فقط ويجب ان تطابق قائم التعبئة من حيث الكمية.
- لا يسمح باستخدام الطبليات سوى الخشبية المدخنة والبلاستيكية فقط.
- يجب ان يذكر على الكرتون الخارجي اسم المستورد وعنوانه.
- يجب الإشارة بعبارة صنع في فلسطين.

المعيقات غير الجمركية

أولا: تسجيل الشركات لدى المؤسسات السعودية ذات العلاقة وكذلك على المعابر والحدود السعودية:

على جميع الشركات المصدرة ان تكون مسجلة ومعتمدة لدى الدوائر الرسمية السعودية ذات العلاقة وكذلك على الحدود السعودية وتحديدا على معبر الحديثة التجاري، ولهذا الشأن على الشركة ان تقدم طلب لوزارة الاقتصاد الوطني لتسجيلها على الحدود السعودية وهذا ينطبق على كافة المنتجات الفلسطينية بدون استثناء مع خصوصية اعتماد المنتجات الغذائية والدوائية لدى هيئة الغذاء والدواء السعودية، مع الاشارة الى ان هذا الإجراء هو لمرة واحدة فقط، وهذا يتطلب ما يلي:

- تزود الشركة وزرة الإقتصاد بكتاب يشمل بعض التفاصيل عن الشركة ومنتجاتها وتحديد المنتجات التي تنوي الشركة تصديرها
- تقوم وزرة الإقتصاد بمراسلة وزارة الخارجية الفلسطينية التي تقوم بدورها بمراسلة الملحق التجاري للسفارة الفلسطينية لدى المملكة العربية السعودية وتزويدها بكافة المعلومات لكافة الشركات التي تنوي التصدير الى السعودية.
- تقوم السفارة الفلسطينية بتزويد وزارة الخارجية السعودية بكافة المعلومات لكافة الشركات التي تنوي التصدير الى السعودية.
- تقوم وزارة الخارجية السعودية بتعميم هذه المعلومات على الجهات ذات العلاقة مثل الجمارك السعودية لتسجيل الشركة والمنتجات على الحدود السعودية وهيئة الغذاء والدواء.
- يقوم المصدر الفلسطيني بالمتابعة مع المخلص السعودي للتأكد من تسجيل الشركة وتستغرق هذه المسألة اكثر من شهرين.

ومن الجدير بالذكر ان هذه المسألة تستغرق من 3 الى 6 أشهر من الانتظار والمتابعة وخصوصا للمنتجات الغذائية، مع الاشارة الى عدم وضوح السبب الرئيسي الكامن وراء هذه الفترة الغير منطقية، إضافة الى أنه لا توجد آلية رسمية وموثقة لتبليغ الشركة الفلسطينية، فلا يصدر الجانب السعودي كتاب رسمي لإعلام الشركة بأنه قد تم تسجيلها على معبر الحديثة بل يكتفي بان يقوم المخلص السعودي على معبر الحديثة بإبلاغ الشركة المستوردة شفهيا لتقوم بدورها بإبلاغ الشركة الفلسطينية، ولهذا غالبا ما تعتبر الشحنة الاولى بمثابة مخاطرة خوفا من ان يتضح عدم وجود اسم للشركة الفلسطينية عند وصولها، وهذا يقودنا الى مسألة هامة تتمثل في دور الجانب الفلسطيني في تسهيل مثل هذه الإجراءات البيروقراطية، فنجد ان على الشركة ان تقوم بالمتابعة مباشرة إما مع المخلص السعودي أو من خلال الشركة السعودية المتفق معها للاستيراد لمعرفة إذا ما تمت الموافقة أم لا، فيلاحظ ان هناك فجوة تنسيقية في نظام انسياب المعلومات والجهة المسؤولة.

حالة دراسية رقم (1) - شركة المبتسم

قامت شركة المبتسم بالمحاولة الأولى للتصدير من بداية العام 2013، ففي شهر كانون ثاني 2013 بدأت الشركة بإجراءات تسجيل الشركة على الحدود السعودية باسم شركة المبتسم، ولكنها استمرت 6 اشهر تماما الى حين ما تم ابلاغ الشركة بأنه قد تم تسجيلها مع الإشارة الى ان من قام بإبلاغ الشركة بذلك هو والمخلص الذي تتعامل معه شركة المبتسم، وكان البلاغ شفهيا من خلال مكالمة هاتفية، وعليه قامت الشركة بإجراءات التصدير كمخاطرة غير محسوبة خوفا من ان تصل الشحنة وتتفاجأ الشركة بخلاف ذلك وبالتالي تخسر الشركة قيمة هذه الشحنة، حيث ان ليس لأي من المؤسسات الرسمية لها علاقة بالمتابعة، سواء كانت المواصفات والمقاييس، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الشؤون الخارجية ولا حتى السفارة الفلسطينية في السعودية، وفي شهر سبتمبر 2013 قامت الشركة بالمحاولة بتسجيل اسم المصنع وهو اسم مختلف لتصدير منتجات أخرى جديدة ومختلفة، وخلال هذه المحاولة تبين للشركة ان هيئة الغذاء والدواء السعودية هي صاحبة القرار بذلك، ومنذ ذلك الحين حتى الآن لم يتم تسجيل المصنع، ويمكن القول ان الشركة ممكن ان تخسر فرص تسويقية نتيجة لدخول منافسين جدد لسوق السعودي.

ثانيا: عدم اعتماد شهادة الصحة الفلسطينية من قبل السعودية لهذا تخضع عينة من المنتجات للفحص من قبل المختبرات السعودية وهذا يستغرق وقت من 3 - 7 ايام أو يومين على ان يتعهد المصدر بان تبقى الشحنة في مخازن محددة في السعودية الى حيث ظهور نتيجة الفحص، ومن الجدير بالذكر ان تكلفة الانتظار تدفع للسائق الاردني بقيمة 40 دينار عن كل يوم مبيت على معبر الحديثة، من جانب آخر فإن استصدار شهادة من وزارة الصحة الفلسطينية يعتبر بحد ذاته معيق، حيث تستغرق اكثر من 3 اسابيع تتمثل في ارسال العينة الى المختبر المركزي في مدينة رام الله فقط يومين في الاسبوع (الثلاثاء والاربعاء) ومن ثم الانتظار بضعة ايام لنتيجة الفحص ومن ثم الحصول على الشهادة الصحية نفسها يستغرق عدة ايام ايضا.

حالة دراسية رقم (2) - الخضار

في العام 2013 بادرت وزارة الزراعة بالإشراف على تصدير ما يقارب 200 طن من البندورة الطازجة الى السعودية نظرا لتوفر سوق مجدي للبندورة وتوفير هامش ربحي مرضي للمزارعين والتجار الفلسطينيين، وفي هذا السياق ونظرا الى ان العديد من الشركات الفلسطينية غير مسجلة لدى الجانب السعودي تم التنسيق على ان يتم تصدير هذه الكميات من خلال شركة فلسطينية واحدة مسجلة لدى الجانب السعودي، وعند وصول الشحنة الى الحدود السعودية تم توقيف الشاحنات من أجل فحص وإجراءات تتعلق بمؤسسة الغذاء والدواء للتأكد من صحة هذه البضاعة والتأكد من تسجيلها على الحدود على الرغم من أنها مسجلة على الحدود السعودية من خلال الشركة المصدرة، وبعد طول انتظار استغرق 8 أيام على الحدود السعودية كان أكثر من 40٪ من البضاعة قد تضرر وتم إتلافه نتيجة الانتظار لمدة 8 أيام، ويتضح فيما بعد ان السبب الرئيسي أن قرار استمرار السماح بدخول المنتجات الفلسطينية وإعفائها من الرسوم الجمركية لم يكن قد تم تعميمه على معبر الحديثة السعودي.

ثالثا: مسألة صنع في فلسطين: هذه العبارة يجب ان تكون مختومة على المنتج نفسه، وبخلاف ذلك تصادر اويتم ارجاع البضاعة، في هذه الحالة يقتضي ان يتم إعداد قالب خاص للطباعة الحرارية على المنتجات لهذا الغرض وهذا غير منطقي لأنه في هذه الحالة ستنتج جميع السلع مختومة بعبارة صنع في فلسطين الى جميع الجهات التصديرية (جهة المقصد) لهذا تقوم الشركة بختم المنتجات كل قطعة على حدى تجنبا لذلك.

رابعا: الالتزام المالي: من الواضح انه لا يوجد التزام مالي كافي تجاه الشركات الفلسطينية ولهذا فقد اصدرت الحكومة السعودية قرار بمنع دخول أي شاحنة لا تحمل اثبات بان المبلغ قد تم دفعه من قبل المستورد

خامسا: المواصفات والمقاييس السعودية - اللحوم المصنعة: وفق قائمة تصنيف الحظر السعودي الصادرة بتاريخ 17/9/2013 فقد صنفت فلسطين واحدة من الدول التي يحظر استيراد لحوم الأبقار والأغنام ومشتقاتها منها بسبب انتشار مرض الحمى القلاعية والرعاش وفق تقارير هيئة الدواء والغذاء السعودية، وبالتالي سمح تصدير الحبش والدواجن فقط وهي تقتصر على ثلاثة شركات فلسطينية وهي شركة سنيورة للصناعات الغذائية وشركة النور الحديثة، والشركة الاسلامية للتنمية.

حالة دراسية رقم (3) - اللحوم المصنعة

بدأت شركة سنيورة بتصدير اللحوم المصنعة الى المملكة العربية السعودية منذ العام 2002 باسم شركة الحياة سابقا وعند تغيير الاسم الى سنيورة في العام 2010 تم توقيف التصدير من قبل الجانب السعودي وذلك بعد مراسلة الشركة للجانب السعودي بأن اسم الشركة قد تغير مع الإشارة الى أن المنتجات سوف تحمل علامة سنيورة وليس الحياة فقام الجانب السعودي بالرد بعدم قبول أي حمولة بحجة أن شركة سنيورة غير مسجلة لدة هيئة الغذاء والدواء السعودي على الرغم من أنها نفس الشركة.

قامت الشركة بمراسلة هيئة الغذاء والدواء مباشرة لهاذا الخصوص، ولكن لم يكن هناك أي تجاوب سوى رسالة مضمونها أن المخاطبة يجب ان تكون من خلال الجهات الرسمية النظيرة والمخولة بالمتابعة، وعليه قامت الشركة بمخاطبة وزارة الاقتصاد الوطني التي بدورها خاطبت الخارجية الفلسطينية بحيث تقوم الخارجية بمخاطبة السفارة الفلسطينية في السعودية، لتقوم بدورها الأخرى بمخاطبة هيئة الغذاء والدواء والجمارك السعودية من أجل اعتماد الشركة لدى الجانب السعودي، ومع ذلك لم يتم الرد أو حتى الإشارة بقبول تسجيل الشركة ومنتجاتها. تم إبلاغ الشركة بأن شركة سنيورة يجب أن يتم التدقيق على إنتاجها ومراقبتها وفحص منتجاتها من اجل قبولها واعتمادها مع العلم أنه لا يمكن للجانب السعودي القيام بهذه المهمة مباشرة في فلسطين وبدا الأمر كنوع من التعقيد، وعليه قامت الشركة بالتنسيق مع المواصفات والمقاييس بأن تقوم الأخيرة بمراسلة نظيرها في الجانب السعودي لتخويلها بالقيام بهذه المهمة، وافق الجانب السعودي على ذلك على أن يتم تزويده بتقارير دورية عن كافة مراحل الإنتاج وتوثيقها تحت إشراف المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

المتابعة والتدقيق على ان الشركة تقوم بالممارسات والإجراءات الإنتاجية والرقابية المطلوبة (GMP Good manufacturing Practices) وهذا يشمل: التأكد من نظام التعقيم والخلو من التلوث الداخلي وكذلك نظافة الأجهزة والماكنات والمعدات الصناعية إضافة الى مدى التزام العاملين بالنظافة الإنتاجية واللباس النظيف وآلية الدخول والخروج من والى المصنع، وكذلك البيئة الخارجية المحيطة بالمصنع بما يشمل مداخل المصنع نفسه إن كانت نظيفة ومحمية أم لا هذا من جانب ومن جانب آخر تعتبر دقة نظام الرقابة من العناصر الأساسية للتقييم فيما يتعلق بمدى دقة نظام الرقابة والمتابعة على الإنتاج والجودة.

- طلبت هيئة الغذاء والدواء السعودية بأن تقوم الشركة بتعبئة الطلب الخاص بالتسجيل والاعتماد من خلال الموقع الإلكتروني للبدء بخطوات التسجيل، ولكن ما وجد ان الطلب الإلكتروني لا يحتوي دولة فلسطين في قائمة منشأ الشركة وبالتالي لم يقبل الطلب لعدم إكماله، وعليه قامت الشركة بمراسلة الهيئة وإبلاغها عن ذلك فتم التعديل وإضافة فلسطين، وبعد إكمال وإرسال الطلب طلب الجانب السعودي الشهادات التالية: شهادات صحة، شهادة من الأوقاف - حلال، شهادات الجودة المتوفرة ISO 9002, ISO 22000، شهادة المواصفات الفلسطينية، وبعد ثلاث أشهر تمت الموافقة على تسجيل الشركة ويمكن القول ان الموضوع استغرق ما يقارب سنة كاملة.

الختام

في ضوء ما سبق فعلى الرغم من القرار السعودي بالذات للفترة ما قبل 2005، وبالرغم من انضمام فلسطين الى منطقة التجارة الحرة العربية والتي تقضي بإلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وبالذات للفترة ما بعد 2005، إلا أنه رغم ذلك لم تنم الصادرات الفلسطينية الى السعودية كما يجب بما يتناسب مع هذه الميزات، وبالذات إذا أخذ بالاعتبار أن السوق السعودي يعتبر سوق واعد للصادرات الفلسطينية نتيجة لحجم السوق السعودي والطاقة التصديرية الفلسطينية، وبالتالي فإن إزالة القيود الجمركية بحد ذاته لا يؤدي إلى نمو تلقائي في الصادرات، إذا ما اخذ بعين الاعتبار إزالة المعيقات غير الجمركية، وهناك جملة من العقبات والمعيقات غير الجمركية التي تحول دون نمو وتطور الصادرات الفلسطينية الى السعودية، حيث تبين من خلال البحث في هذا الأمر أن التعقيدات غير الجمركية المفروضة من الجانب السعودي إما انها في زيادة أو ان ثباتها وعدم منح سهولة إجرائية بحد ذاته قد زاد من حدة التعقيد، مع الأخذ بالإعتبار الحاجة الماسة لتنويع التجارة الفلسطيني على أساس المنتج والدولة المقصد آخذين الاعتبار ان السوق السعودي يعتبر بمثابة فرصة تسويقية قوية لمختلف المنتجات الفلسطينية تقريبا.

في ما سبق من عرض وتحليل للواقع التجاري الفلسطيني السعودي على المستويين الاندماج السطحي والاندماج العميق خلال فترة سبعة عشر عاما، يتضح جليا أن تأثير الاندماج السطحي ممثل بإزالة المعيقات الجمركية للصادرات الفلسطينية الى السعودية كان ضعيف للغاية، وبتطبيق المؤشرات الأساسية والتي تمثلت في ما يلي:

أولا: مستوى التعرفة الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يشير الى عدم توفر احتمالية خلق تجارة على هذا الصعيد نتيجة انه لا يوجد أكثر من الإعفاء الجمركي وهو محقق، ولا زيادة قوية برزت خلال هذه الفترة، وأن الزيادة النسبية في الصادرات هي أكثر ما تكون زيادة طبيعية ترافقت مع نمو السوق والطلب وإن كان للإعفاء أثر ضعيف.

ثانيا: الاختلاف الواسع في ميزة المقارنة النسبية: تتميز الصادرات الفلسطينية لأهم المنتجات الفلسطينية تصديرا عن السلع السعوية بشكل ملحوظ وهذا يعني أن هذه المنتجات تتمتع بقدرة تصديرية تنافسية بالمقابل تتمتع السعودية بهذه الميزة لأكثر 15 منتج تصديرا الى الأسواق العالمية عن فلسطين وهذا يعكس مدى تخصصية كل دولة بإنتاج سلع معينة، حيث نجد انه ليس كافة الصادرات الى السعودية تقع ضمن أكثر المنتجات الفلسطينية التي تتميز بميزة المقارنة النسبية وبالتالي يمكن للمنتجات الأخرى أن تشكل فرصة لخلق التجارة مع السوق السعودي.

ثالثا: مدى التشابه والتباين في هيكل الإنتاج: أن هيكلية الصادرات الى العالم لكل من فلسطين والسعودية ليست متشابهة الا القليل وهذا يدل على انه ليس من المحتمل ان يكون هناك فرصة قوية لخلق التجارة على المستوى الإنتاجي، الا للسلع التي تتميز بميزة مقارنة نسبية على الأقل حاليا.

رابعا: نلاحظ أن صادرات كلا الدولتين في حالة تركيز ولكنها متنوعة نسبيا ولكن على هذا المستوى فإحتمال خلق تجارة هو إحتمال ضعيف لكلا البلدين.

خامسا: مؤشر التجارة داخل الصناعة: هناك مجال لا بأس به لخلق تجارة داخل الصناعة للسلع التي يتم مبادلتها بن البلدين على مستوى 6digit level، فنجد أن هناك منتجات محددة من المحتمل ان توفر فرصة لخلق تجارة داخل الصناعة من ابرزها المنتجات التالية: التمور 0.52 على مستوى (6digits HS 080410) والصلصات والتوابل 0.36 على مستوى (6digits HS 210390) والصناعات البلاستيكية 0.03. على مستوى (6digits HS 392690) حيث ان فلسطين تصدر وتستورد هذه المنتجات.

على مستوى الاندماج العميق: إن العمل على زيادة الصادرات الفلسطينية إلى المملكة العربية السعودية وتعزيز العلاقة التجارية بين البلدين يجب أن يتم من خلال بلورة اتفاقيات وتفاهمات تجارية ثنائية تقوم على أساس تحقيق المصالح الاقتصادية والتنموية. وتسعى فلسطين إلى زيادة التبادل التجاري مع المملكة السعودية بشكل عام من خلال تحرير التجارة بين البلدين وتذليل العقبات غير الجمركية أمام الحركة التجارية (استيراد وتصدير) ومعاملة المنتج الفلسطيني معاملة تفضيلية تمكنه من استهداف ودخول السوق السعودي والمنافسة فيه بشكل سلس وواضح بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية المعيقة وغير المبررة.

ورقة موقف

تعزيز التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة العربية السعودية

زيادة الصادرات الفلسطينية الى السعودية

إن حرص المملكة السعودية على دعم وتنمية الاقتصاد الفلسطيني بدا جلياً من خلال إصدار قرار الإعفاء الجمركي للسلع الفلسطينية عام 2000، إلا أن فلسطين تسعى إلى تنظيم وتطوير العلاقة التجارية مع السعودية بشكل عام ووضع الأطر والآليات التي تحقق تنمية فعلية للاقتصاد الفلسطيني بما لا يمس المصالح الاقتصادية السعودية. ولا يوجد لغاية الآن أي اتفاقية تجارية بين فلسطين والسعودية، إضافة إلى ذلك فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا تحكم العلاقة التجارية مع السعودية بالرغم من كون البلدين أعضاء في هذه الاتفاقية. وبناءً على ذلك يتوجب الحصول بدايةً على قرار سياسي عالي المستوى لتوجيه حكومتي البلدين للتوصل إلى اتفاق ينظم العلاقات التجارية ويدعم عملية التنمية الاقتصادية، وأن يتم القيام بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تشمل القطاع الخاص لبحث جميع القضايا الاقتصادية والتجارية ذات الأولوية، بما يكفل توفير بيئة ملائمة تسهل الحركة التجارية بين البلدين، وتدعم إنشاء شراكات حقيقية بين قطاع الأعمال الفلسطيني والسعودي، بالإضافة إلى ضرورة تسهيل حركة دخول رجال وسيدات الأعمال إلى المملكة العربية السعودية.

مقدمة

تعتبر العلاقة بين فلسطين والسعودية علاقة تاريخية غنية تحكمها روابط كثيرة منها الدين واللغة والتي انعكست على الإخاء والتعاضد والمساندة بين أبناء الشعبين، ومنها تميزت العلاقة التجارية بوجود رؤية مشتركة لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أساس المساواة، من أجل توسيع قاعدة المصالح والمنافع المشتركة في مختلف الميادين وتعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين وتحرير التبادل التجاري بينهما بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية بشكل دائم. ومن هذا المنطلق، تتواصل الجهود لتسهيل عملية التبادل التجاري بين البلدين. وتأتي هذه الورقة لتعكس أهم القضايا التي تتعلق بإزالة العقبات التي تواجه عملية التصدير إلى السعودية وتقديم المزيد من التسهيلات للمصدر الفلسطيني وزيادة تنافسيته في السوق السعودي، مع التأكيد على أهمية تعزيز العمل المشترك بين البلدين بما يخدم مصالحهما الاقتصادية والتنموية.

وتشير هذه الورقة إلى عدد من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تحقيق زيادة فعلية في قيمة وحجم الصادرات الفلسطينية إلى السعودية. ومن أهم هذه التوصيات **أولاً:** الحصول على غطاء سياسي عالي المستوى من الجانبين للبدء بالقيام بتحضير اتفاقية تجارية ثنائية تهدف بشكل رئيس إلى تنظيم العلاقة التجارية بشكل تطويري متصاعد وفق المصالح الاقتصادية، ووضع آليات للتطبيق والمتابعة والتواصل بين الجهات الرسمية، بالإضافة إلى تثبيت قرار الإعفاء الجمركي من خلال الاتفاقية، **ثانياً:** تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لرسم السياسات التجارية بين البلدين والإشراف على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه وأن يكون القطاع الخاص ممثلاً فيها، **ثالثاً:** ضرورة بلورة اتفاقية خاصة بالتجارة في الخدمات بين البلدين، ووضع الضوابط اللازمة لذلك وتوفير ميزات تفضيلية تهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات وتنميتها.

تم تطوير هذه الورقة بناءً على المعلومات الواردة في دراسة تقييم الاتفاقيات التي تحكم العلاقة التجارية مع السعودية والتي تم إعدادها من قبل فريق وطني يضم كافة الأطراف ذات العلاقة، ومن خلال الحصول على معلومات بشكل مباشر من الشركات الفلسطينية التي قامت بالتصدير إلى السعودية، واستعراض أهم المعيقات التي واجهتهم لاستهداف ودخول السوق السعودي. بالإضافة إلى عقد حلقات نقاش للأطراف ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص لبحث أهم القضايا والمعيقات التجارية والاستفادة من التجارب السابقة في تعزيز العلاقات التجارية مع دول عربية أخرى. وتعرض هذه الورقة مجموعة من المطالب والمقترحات التي تحقق المصالح الاقتصادية الوطنية وتساهم في تنمية الصادرات إلى السعودية، بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

القضية الرئيسية

زيادة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن من خلال تحسين وتطبيق بنود وآليات تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين فلسطين والأردن بما يحقق الاهداف المنشودة منها. فقد بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية إلى الأردن لعام 2012 حوالي 58 مليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات من الأردن حوالي 98 مليون دولار أمريكي للعام نفسه، وعليه فإن العجز في الميزان التجاري أمام الأردن لعام 2012 بلغ حوالي 40 مليون دولار.

وعليه فإن الهدف الرئيس هو زيادة وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين بشكل عام وتخفيض العجز القائم في الميزان التجاري الفلسطيني أمام الأردن بشكل خاص من خلال تنويع وزيادة قيمة وحجم الصادرات الفلسطينية إلى الأردن بشكل مستدام وممنهج.

العلاقة التجارية بين البلدين

شهدت العلاقات التجارية مع السعودية تطورا ملحوظاً بعد صدور القرار السعودي عام 2000 بإعفاء المنتجات الفلسطينية من الجمارك التي تفرضها السعودية على السلع. وجاء هذا القرار في حينه ليؤكد حرص السعودية على فتح المجال أمام المنتج الفلسطيني وزيادة تنافسيته في السوق السعودي، إلا أن هذه الميزة جاءت بصيغة قرار سعودي خاص بالإعفاء الجمركي، ويجدد سنوياً، وليس على شكل اتفاقية تجارية ثنائية تنظم وتسهل الحركة التجارية بين البلدين. وعليه فإن هناك العديد من القضايا التي تتعلق بالتجارة مع السعودية لم يتم بحثها بشكل ثنائي. كما أن العلاقة التجارية مع السعودية تحكمها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الجافتا" التي دخلت حيز التنفيذ عام 2005، إلا أن الإعفاء الجمركي الذي تم منحه للمنتج الفلسطيني بموجب القرار السعودي هو المعتمد لدى الجمارك السعودية، والذي يتم تجديده سنوياً لغاية الآن،ولا يتم الاستناد إلى اتفاقية "الجافتا".

ويتطلع الجانب الفلسطيني في هذه المرحلة إلى التأكيد على أهمية تعزيز التجارة مع الجانب السعودي وزيادة قيمة الصادرات الفلسطينية إليها، والوصول إلى شراكات تجارية ومشاريع إستراتيجية تساهم في عملية التنمية الاقتصادية لكلا البلدين، حيث أن التبادل التجاري بين فلسطين والسعودية لا يزال محدوداً جداً ولا يرقى إلى المستوى المطلوب بالرغم من وجود فرص استثمارية وتصديرية واعدة.

ويبين الشكل التالي حجم التبادل التجاري للسلع مع السعودية للفترة ما بين عام 1996 وحتى عام 2012، والذي يدل على ضعف الحركة التجارية مع السعودية وبقائها دون المستوى المطلوب بالرغم من إعفاء المنتج الفلسطيني من الجمارك، علماً بأن متوسط التعرفة الجمركية السعودية خلال الفترة من 2005 إلى 2012 بلغت 5.05٪، وهذا بدوره يؤكد على ضرورة تنظيم العلاقة التجارية مع الحكومة السعودية بما يكفل زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وعليه فإن الهدف الرئيس هو زيادة التبادل التجاري بين البلدين بشكل عام وتخفيض العجز القائم في الميزان التجاري الفلسطيني أمام السعودية بشكل خاص من خلال زيادة قيمة وحجم الصادرات الفلسطينية إلى السعودية بشكل تصاعدي ومستدام.

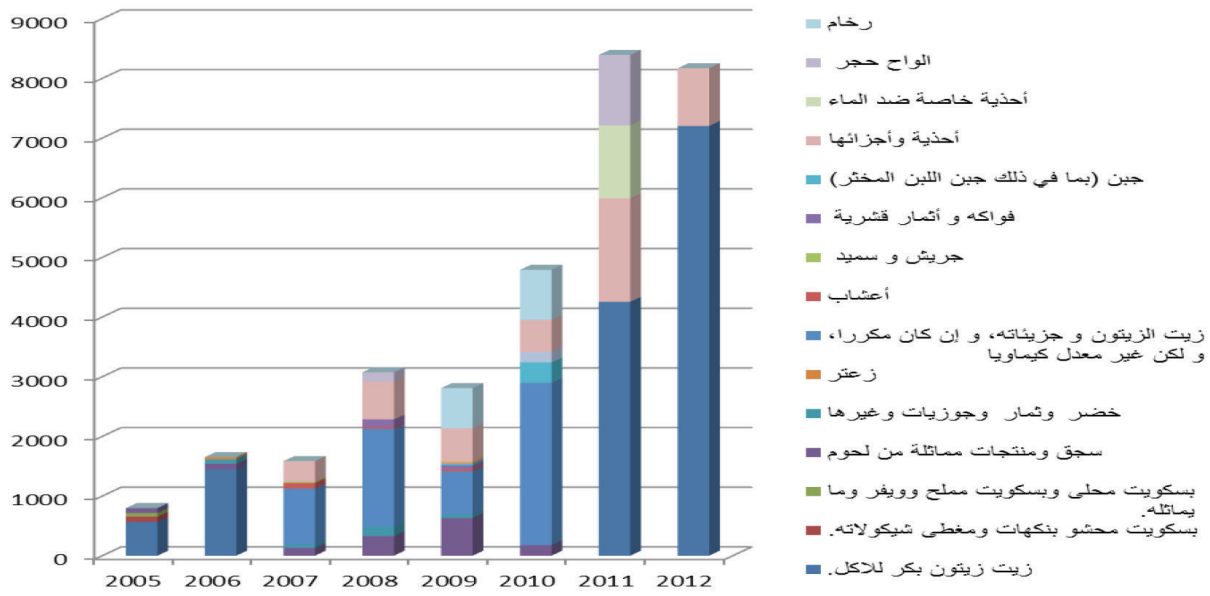

أهمية زيادة الصادرات إلى السعودية

إن العمل على زيادة الصادرات الفلسطينية، وخاصة إلى السوق السعودي، يأتي بالتوافق مع أهداف الإستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي تعتبر السوق السعودي سوقاً واعداً أمام المنتج الفلسطيني نظراً لطبيعة العلاقة التاريخية بين البلدين، إضافة لما تشكله السعودية من بوابة للسوق الخليجي. وعليه فإن عدم القيام بتنمية الصادرات بشكل منهج ومنظم وواضح وتسهيل التجارة بين البلدين سيؤدي إلى تفويت فرص عديدة لاستهداف سوق هام بحجم وإمكانات السوق السعودي، وبالتالي يحد من زيادة وتنمية

الصادرات الفلسطينية بشكل عام، حيث تعتبر السعودية أكبر سوق في منطقة الخليج العربي وتشكل هدفاً ذو أولوية قصوى للعديد من القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

وقد تم التأكيد على أهمية هذا السوق من خلال الإستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي اشتملت على وضع خطة لأربعة عشر قطاعاً اقتصاديا منها قطاعين من التجارة بالخدمات. وتهدف الخطة بشكل رئيس إلى تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة قيمة الصادرات للسنوات الخمس القادمة بمعدل 16٪. وعليه فإن المطلوب هو القيام بتسهيل حركة التجارة إلى السوق السعودي بشكل أكبر، باعتباره أحد الأسواق المستهدفة ذات الأولوية، على أن تشمل تسهيلات للحركة التجارية للسلع والخدمات والحصول على الدعم والتعاون اللازم لتنمية الصادرات الفلسطينية. وتأتي أهمية هذا الموضوع، في هذا الوقت بالتحديد، لتحقيق السياسة التجارية الخاصة بتنمية الصادرات والبدء بتطبيق بنود الخطة الوطنية للتصدير للخمس سنوات القادمة، وتوفير البيئة التجارية الملائمة للقطاع الخاص، وتمكينه من منافسة المنتجات العالمية، وزيادة حصته السوقية في الأسواق المستهدفة.

القضايا والتحديات القائمة

تواجه عملية التصدير من فلسطين إلى السعودية العديد من المعيقات والتحديات التي تحد من استهداف السوق السعودي والمنافسة فيه بشكل فاعل، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: وجود تحفظ لدى الحكومة السعودية على إبرام اتفاقيات مع السلطة الفلسطينية لأسباب سياسية، مما ينعكس على عدم وجود اتفاقيات تجارية بين البلدين إلى الآن، وبالتالي تبقى العلاقة التجارية غير واضحة وغير منظمة بالشكل المطلوب ولا يوجد آليات تواصل متسلسلة وكافية لمتابعة القضايا المرتبطة بالحركة التجارية، وخاصة عملية التصدير إلى السعودية.

تواجه المؤسسات والشركات الفلسطينية صعوبة في الاتصال والتواصل مع الجهات السعودية الرسمية والتوصل معها إلى تفاهمات وترتيبات تسهل عملية التجارة والدخول إلى السوق السعودي، وخاصة عند القيام بعملية تسجيل الشركات المصدرة على المعابر الحدودية والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية. وحتى تتمكن الشركات من التصدير إلى السعودية يجب عليها في البداية التسجيل لدى المؤسسات الرسمية السعودية وتبليغ إدارة معبر الحديثة الحدودي بذلك، وتستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً يتجاوز في كثير من الأحيان ستة شهور، بالإضافة إلى أن آليات التواصل مع الجهات الرسمية في السعودية متعثرة وغير واضحة وليس من السهل التأكد بشكل رسمي أنه تم تسجيلها، وعادة ما يتم تبليغ الشركة بأنه قد تم تسجيلها من خلال مكتب تخليص سعودي يقوم بمتابعة هذه العملية. كما أنه وفي حال غيرت الشركة الفلسطينية اسمها فإنه يتوجب عليها إعادة التسجيل لدى المؤسسات الرسمية السعودية بالرغم من أن المنتجات هي نفسها ولم يتغير سوى اسم الشركة، وتستغرق هذه العملية مدة زمنية طويلة تتجاوز الشهرين. وتساهم جميع هذه الإجراءات بعرقلة استهداف السوق السعودي خاصة وأن عامل الوقت هو من أهم العوامل التي يجب مراعاتها للمنافسة في أي سوق.

التوصية

- الحصول على قرار سياسي (من أعلى مستوى) لتشكيل لجنة اقتصادية من الجانبين يكون القطاع الخاص جزء منها
- بلورة اتفاقية تجارية ثنائية تنظم العلاقة بين البلدين وتنميها
- تنظيم وتسهيل الإجراءات المتعلقة بتسجيل الشركات المصدرة على المعابر وتعريف قنوات التواصل المعتمدة

ثانياً: تحظى المنتجات الفلسطينية بإعفاء جمركي بموجب قرار سعودي يجدد سنوياً والذي صدر عام 2000. وعليه لا يتم منح الإعفاء بعد انتهاء فترة القرار للسنة السابقة حتى يتم تعميم قرار التجديد للسنة اللاحقة على المعابر الحدودية، وعادة ما يحصل تأخير في عملية التعميم يؤدي إلى تأخير تخليص البضائع على المعابر. ويأتي قرار منح الإعفاء الجمركي على شكل قرار سعودي وليس اتفاق ثنائي بين البلدين، وعليه لا يوجد آلية متابعة واضحة من الجانب الفلسطيني حول ترتيبات تجديد الإعفاء وتعميمه على الجهات الرسمية ذات العلاقة.

التوصية

تثبيت الإعفاء الجمركي للبضائع الفلسطينية سواء من خلال اتفاقية ثنائية أو من خلال الاتفاق على اعتماد اتفاقية "الجافتا" فيما يتعلق بهذا الأمر

ثالثاً: يواجه أصحاب الأعمال الفلسطينيين معيقات كبرى من اجل الحصول على تأشيرة دخول إلى السعودية. وتبدأ هذه الصعوبات من مرحلة تعبئة طلب التأشيرة من مكتب التأشيرات المعتمد في الأردن وليس من خلال السفرة مباشرة، والذي يتطلب سفر المتقدم من فلسطين إلى الأردن والحضور بشكل شخصي إلى المكتب وتقديم الطلب وتسليم جواز السفر، ويتم الرد على الطلب عادة خلال خمسة أيام يبقى جواز السفر فيها محجوزاً لدى المكتب. وفي حال تكليف شخص آخر باستلام الجواز من المكتب يجب أن يتم إحضاره شخصياً عند تقديم الطلب وليس من خلال كتاب تفويض بالاستلام. كما أن احتمالية الحصول على التأشيرة تبقى غير واضحة بالرغم من تقديم كافة المستندات والأوراق المطلوبة، وأنها بحاجة إلى إحضار دعوة من شركة أو مؤسسة مسجلة بالسعودية، وهذا بدوره يعرقل الشركات التي ترغب بالذهاب إلى السعودية، خاصة للمرة الأولى، وبناء علاقات تجارية مع زبائنها المحتملين. أيضاً تعتبر رسوم التأشيرة مرتفعة نسبياً حيث تصل إلى 300 دينار أردني، وفي حال طلب تأشيرة مستعجلة (تأشيرة للشخصيات الهامة) تبلغ الرسوم 500 دينار، بالإضافة إلى أنه في بعض الأحيان يتم إصدار تأشيرة خاصة باستخدام الحدود البرية ولا يمكن استخدامها على المطارات السعودية.

إضافة إلى ما تم ذكره، تجدر الإشارة إلى أنه يتم توقيف إصدار التأشيرات (تأشيرات الأعمال) خلال الفترة الواقعة بين نهاية شهر رمضان وحتى فترة تتجاوز الشهرين من انتهاء موسم الحج، أي يتم توقيف إصدارها لمدة تصل إلى أربعة شهور في السنة، مما يجعل عملية التواصل مع الزبائن في السعودية صعبة عندما تتطلب طبيعة العمل التواجد الشخصي هناك.

التوصية

- تسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على تأشيرة الدخول إلى السعودية لأغراض تجارية
- استثناء التأشيرات التجارية من الفترات التي تتوقف فيها السعودية عن إصدار التأشيرات خلال المواسم الدينية
- إصدار التأشيرات التي يمكن استخدامها على كافة المعابر الحدودية سواء برية أو جوية أو بحرية
- تخفيض رسوم التأشيرة للفلسطينيين

رابعاً: تواجه عملية التصدير إلى السعودية بعض المعيقات فيما يتعلق بفحص المنتجات الفلسطينية بالرغم من حصولها على شهادات الفحص من المؤسسة الفلسطينية للمواصفات والمقاييس، حيث لا يوجد اعتراف متبادل إلى الآن بين البلدين. ويعتبر هذا الموضوع حرجاً خاصة عندما يتم تصدير أغذية و/أو أدوية والتي يستغرق فحصها لدى الجانب السعودي وقتاً طويلاً يصل إلى ثمانية أيام، وهذا يؤدي إلى حدوث خسارة نتيجة تلف جزء من البضائع في كثير من الأحيان أو تغير بعض خصائصها نتيجة لسوء التخزين و/أو بسبب فترة الصلاحية القصيرة لبعض السلع، بالإضافة إلى تكلفة الانتظار التي يتكبدها المصدر حتى يتم صدور نتائج الفحوصات ويتم تحرير البضاعة.

التوصية

- الاعتراف المتبادل حول شهادات وعلامات المطابقة
- تقليل المدة الزمنية اللازمة لإجراء الفحوصات الخاصة بالمواد الغذائية والأدوية

خامساً: عدم تنظيم العلاقة التجارية الخاصة بقطاع التجارة بالخدمات بين البلدين إلى الآن، بالرغم من أن هذا القطاع يعتبر من أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية، وعليه يجب القيام بتنظيمه وتحرير التجارة بالخدمات وفق المصالح الاقتصادية واحتياجات كل قطاع ووضع الضوابط اللازمة لضمان المنافسة العادلة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يساهم بما يزيد عن ٪60 من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مقابل ما متوسطه ٪50 من الناتج الإجمالي العربي، ويساهم في تشغيل ما يزيد عن ٪60 من القوى العاملة في فلسطين مقابل ما متوسطه ٪50 من العمالة في الوطن العربي. ولم تشهد جولات المفاوضات ضمن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه على الرغم من مرور أكثر من عشرة سنوات على انطلاقها.

ونظراً لأهمية هذا القطاع وعدم حصول تقدم في المفاوضات حوله ضمن دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تظهر الحاجة إلى البدء في بلورة اتفاقية تجارة خدمات ثنائية بين البلدين تتحقق فيها المصالح والرؤية الاقتصادية لهما. ومن أهم النقاط التي يمكن بحثها بشكل عام خلال التحضير لهذه الاتفاقية هي:

- تحرير التجارة بالخدمات وفق مصالح كل قطاع، وضع جداول الالتزامات والميزات التفضيلية لكلا البلدين
- المعاملة بالمثل والاعتراف المتبادل بين الطرفين بالمعايير الضابطة للمنتجات الخدمية
- تحفيز إنشاء مشاريع مشتركة بين البلدين بناءً على تعريف القطاعات والمنتجات الخدماتية ذات الميزة النسبية
- وضع خطة عملية وتحديد إطار زمني للتوصل إلى اتفاقية التجارة بالخدمات
- ضمان مشاركة القطاع الخاص في عمليات الإعداد والتحضير والتفاوض حول هذه الاتفاقية

التوصية

- التحضير لبلورة اتفاقية لتحرير التجارة بالخدمات بين البلدين ووضع إطار زمني لذلك
- دعم الجهود الفلسطينية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

سادساً: تواجه الشركات الفلسطينية بعض المشاكل في الحصول على معلومات تتعلق بالسوق السعودي والجهات التي يمكن التواصل معها من أجل استهداف هذا السوق. فلا يوجد إلى الآن قنوات تواصل رسمية بين المؤسسات التي تعنى بالتجارة والتصدير من كلا البلدين والتي يمكن أن تقوم بدور تسهيل التواصل بين الشركات وتوفير المعلومات حول الأسواق وإجراءات ومتطلبات التصدير وآليات العمل المتبعة. كما أن عدم وجود تواصل وتنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة يحد من إمكانية مشاركة الشركات الفلسطينية في الفعاليات والمعارض الترويجية التي يتم تنظيمها في السعودية والتي يمكن من خلالها التعرف بشكل أكبر على متطلبات السوق السعودي وبناء علاقات تجارية مستدامة مع العاملين فيه.

التوصية

- اعتماد نقاط تواصل لدى الجانبين لمعالجة القضايا التجارية يكون القطاع الخاص جزء
- بناء علاقات تجارية بين مؤسسات القطاع الخاص لتوفير المعلومات اللازمة للشركات من كلا البلدين

مقترحات وتوصيات

إلى الحكومة السعودية ممثلة بوزارة الاقتصاد والتخطيط

1. بلورة اتفاقية تجارية وتفاهمات ثنائية بين البلدين تهدف بشكل رئيس إلى:

- تسهيل عملية تسجيل الشركات الفلسطينية المصدرة لدى الجهات الرسمية في السعودية وتوضيح الإجراءات الخاصة بذلك والزمن الذي يتطلبه اتمام هذه العملية والجهات التي يجب التواصل معها في السعودية من أجل المتابعة
- تثبيت الإعفاء الجمركي للمنتج الفلسطيني بشكل ينهي عملية التأخير في تخليص البضائع نتيجة عدم وصول التعميم الخاص بتجديد قرار الإعفاء إلى الجهات الرسمية على المعابر الحدودية
- تسهيل تصدير المنتجات الزراعية إلى السعودية وضمان عدم تأخيرها على الحدود والمعابر
- الاعتراف المتبادل حول شهادات وعلامات المطابقة والجودة لكافة المنتجات وخاصة للمنتجات الغذائية والدوائية، واعتماد الشهادات الصادرة عن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وشهادة وزارة الصحة الفلسطينية
- تحرير التجارة بالخدمات بين البلدين بما يخدم مصالحهما الاقتصادية وبالتوافق مع قواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية
- دعم ومساندة الجهود الفلسطينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
- تسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على تأشيرة الدخول إلى السعودية لأغراض تجارية. تسهيل عملية تقديم الطلب وإيجاد حلول للحضور الشخصي، تسهيل إجراءات استلام جواز السفر، وإصدار التأشيرات لرجال الأعمال خلال فترات المواسم الدينية
- اعتماد نقاط تواصل لدى الجانبين يكون القطاع الخاص جزءاً منهما، وأن تعمل هذه النقاط بشكل رئيس على متابعة العقبات التجارية التي يواجهها المصدر الفلسطيني وإيجاد حلول لتجاوزها ضمن مدة زمنية مقبولة، بالإضافة إلى تزويد المعلومات الخاصة بالاستيراد والتصدير بين البلدين وتوفير المعلومات المتاحة حول السوقين والاستثمار فيهما
- تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تقوم بشكل رئيس بوضع خطط عمل وتحديد إطار زمني لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه

2. بناء جسور تواصل بين مؤسسات القطاع الخاص التي تعنى بالتجارة والتصدير، وأن يكون الهدف الرئيس من هذه العلاقات تبادل المعلومات حول الأسواق والقطاعات الاقتصادية لكلا البلدين وآليات الدخول إليها والمنافسة فيها، والعمل على تنظيم فعاليات ونشاطات ترويجية تساهم في التعريف بالمنتجات الوطنية، ومساعدة الشركات التي ترغب باستهداف السوق السعودي والفلسطيني في معرفة إجراءات ومتطلبات التصدير، بالإضافة إلى دراسة مشاريع استثمارية مشتركة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.
3. التقدم للعطاءات الرسمية التي تطرحها المؤسسات العاملة في السعودية، وفتح المجال أمام المورد الفلسطيني للتقدم إلى العطاءات الرسمية والمشاريع التي يتم طرحها من قبل المؤسسات والشركات الكبرى العاملة في السعودية، ومعاملتها كما يتم التعامل مع المورد السعودي.

الملاحق

ملحق رقم (1)

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
(٢٧١)

عاجل جداً تصحب حالا

تهدي وزارة خارجية المملكة العربية السعودية أطيب تحياتها الى سفارة دولة فلسطين الشقيقة بالرياض ،،،

تود الوزارة افادة السفارة الموقرة بموافقة حكومة المملكة العربية السعودية على استمرار السماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية، واستمرار تحمّل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بها وذلك لمدة سنة ابتداءً من ١٤٣٥/٩/١١هـ .

وتنتهز وزارة الخارجية هذه الفرصة لتعرب لها عن أطيب تمنياتها ،،،

٥٨٥٩٤

رقم : ٤/١١/٢٠٠٦ التاريخ : ١٤٣٥/٩/١٣هـ الموافق : ..... المرفقات : .....

الأمانة العامة

الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية

إدارة المال والتجارة والاستثمار

النص القانوني لإعلان

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رقم 1317 د.ع 59بتاريخ 1997/2/19

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة قراره رقم 1317 بشأن الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافقة على برنامجها التنفيذي ونص القرار كما يلي:

محور أعمال الدورة:

"البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى".

اطلع المجلس على تقرير اللجنة الوزارية السداسية المكلفة بدراسة البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإذ يثمن ما بذلته من جهود من اجل إنجاز مهمتها بصياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولا إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تتماشى مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعها، كما تتماشى وأحكام منظمة التجارة العالمية، وتحافظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية، وتنمى العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية، وبعضها البعض وتنمية علاقاته الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي وتكون خطوة عملية أولى نحو بناء تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

واستمع المجلس إلى العرض القيم الذي تقدم به معالي المهندس على أبو الراغب وزير الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية رئيس اللجنة الوزارية السداسية.

وإلى بيان معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية حول أبعاد إقامة منطقة تجارة حرة عربية ودقة المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمة العربية، وإلى الإيضاحات التي قدمها سيادة الأستاذ عبدا لرحمن السحيبانى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في هذا الشأن.

وبعد المناقشة،

يقرر

1- الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من 1998/1/1.

2-الموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في صيغته المرفقة.

3- تكليف الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بما يتواءم وتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

4- تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها في البرنامج إلى مباشرة مهامها وتضع برامجها التنفيذية والزمنية من اجل تحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في موعدها المقرر، وتعرض تقاريرها أولا بأول على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

5- تكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه في متابعة تنفيذ هذا القرار والعمل على تطوير نظمها ومهامها بما يتواءم وتحقيق هدف إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

6- تكليف الأمانة العامة بترتيب إعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة في الدول العربية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل نهاية عام 1998 لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها في إطار البرنامج التنفيذي.

7- دعوة اللجنة السداسية الوزارية لمواصلة أعمالها خلال المراحل الأولى من تطبيق البرنامج التنفيذي لمعالجة أية عقبات تعترض تطبيقه، مع انضمام الجمهورية التونسية لعضوية اللجنة.

8- يكون موضوع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى محورا لأعمال المجلس في دوراته القادمة إلى أن يتم استكمال بنائها.

"ق1317- د.ع59- ج2- 1997/2/19"

البرنامج التنفيذي

لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى

انطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 848- د- 30 بتاريخ 1982/2/27.

وحرصا من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

وإشارة لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1248د 56 بتاريخ 1995/9/13 ورقم 1271 – د57 بتاريخ 6 مارس بالدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً ومع أحكام التجارة العالمية.

وتحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

وتنفيذاً لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21-23 يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما*.

اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د.59 بتاريخ 1997/2/19م هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

أولا: القواعد والأسس:

1- يعتبر هذا البرنامج إطارا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

2- تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1م.

3- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

5- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج**.

6- تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق*.

7- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعون ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

8- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (7) أعلاه.

9- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانيا: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف

1- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية تسعون ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

i- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ii- السلع العربية التي اقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

2- تحدد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

3- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه. وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

4- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

5- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

ثالثا: القيود غير الجمركية

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته المادة الأولى (فقرة –6) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهى:

"التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد وتعامل على النحو التالي:

لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037– د43 بتاريخ 1987/9/3 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف.

رابعا: قواعد المنشأ

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذا لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1249– د56 بتاريخ 1996/9/13 ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1269 المتخذ في دورته السابعة والخمسين.

خامسا: تبادل المعلومات والبيانات

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها.

سادسا: تسوية المنازعات

تمشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج.

سابعا: المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً

تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها.

والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها.

ثامنا: نظرا لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى يتم التشاور بين الدول الأطراف حول:

- الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة.
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- تنسيق النظام والتشريعات والسياسات التجارية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

تاسعا: آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس:

1. إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
2. اتخاذا القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.
3. فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.
4. تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية:

1- لجنة التنفيذ والمتابعة:

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك.

وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج.

وتتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي على النحو التالي:

1) دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر والمتضمنة:

- مدى التقدم في تطبيق البرنامج.
- العقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق.
- الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل والعقبات.
- الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج.

2) تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفا وذلك على النحو التالي:

الاجتماع الأول: الأسبوع الأخير من يناير.

الاجتماع الثاني: الأسبوع الأخير من أبريل.

الاجتماع الثالث: الأسبوع الأخير من يوليو.

الاجتماع الرابع: الأسبوع الأخير من أكتوبر.

كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في التجارة.

3) تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

4) تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب في شئون التجارة الدولية أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر في القضايا. وفى هذه الحالة تقوم لجنة التحكيم برفع توصياتها إلى اللجنة للبت فيها.

5) تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء وفى حالة عدم الوصول إلى قرار يرفع الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف.

2- لجنة المفاوضات التجارية:

تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول العربية الأعضاء في البرنامج، بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق البرنامج.

3- لجنة قواعد المنشأ العربية:

تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي.

4- الأمانة الفنية:

تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الأسس والتنفيذ للبرنامج التنفيذي وتقوم بـ:

(1) إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج.

(2) إعداد تقرير سنوى عن سير التجارة بين الدول الأعضاء فى البرنامج، ومدى اثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة، من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها كما وكيفا، واقتراح الحلو واستقراء التطورات فى التجارة العربية والدولية.

(3) التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص فى إعداد التقرير السنوى، وفى إدراج القضايا التى يواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية الأخرى، والمشاركة فى اجتماعاتها.

(4) التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج.

(5) تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية. وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الاقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية، التعرفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، قواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج واستيراد وتصدير السلع العربية، بيانات الأسواق الدولية، بيانات المنظمات التجارية الدولية، معدلات التخفيض الجمركية للدول العربية المشاركة في البرنامج.

(6) تستعين الأمانة الفنية بالمنظمات العربية المتخصصة في مجال قواعد المنشأ العربية، المواصفات والمقاييس، الرزنامة الزراعية وغيرها من المجالات التي يغطيها البرنامج.

* تحفظ جمهورية العراق

((يتحفظ وفد جمهورية العراق على الإشارة الواردة في ديباجة البرنامج التنفيذي بشأن اجتماع القاهرة في حزيران 1996 ويعتبر أن بحث أعمالها إقامة منطقة تجارة حرة عربية ووضع برنامج تنفيذي لها نابع من المرجعية التي بحث في إطارها هذا الموضوع وبشكل خاص ما صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السابقة)).

** تحفظ جمهورية العراق

((انطلاقاً من فهم العراق وحرصه الشديد على أولوية الالتزام بقواعد وأسس العمل العربي المشترك التي تؤكد الهوية القومية لهذه الأمة، فإن وفد العراق يتحفظ على ما ورد في المادتين 5 و6 من القواعد والأسس الواردة في "أولا" من البرنامج ويؤكد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية الوحيدة التي تحدد أحكام الفقرتين 5 و6 في أولا وليس القواعد والاتفاقيات الدولية. ورفض وفد العراق الالتزام بأي نص يتعارض مع قواعد العمل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات المرجعية في إطاره بما في ذلك قرار السوق العربية المشتركة)).

ملحق رقم (3) التوزيع الجغرافي للتجارة الفلسطينية على مستوى العالم لعام 2013

الدولة -الشريك	التصدير	نسبة التصدير من الإجمالي	الاستيراد	نسبة الاستيراد من الإجمالي
العالم	900,618	100.00٪	5,163,897	100.00٪
اسرائيل	786,356	87.31٪	3,694,821	71.55٪
الاتحاد الأوروبي 28	13,153	1.46٪	455,472	8.82٪
Gafta	84,288	9.36٪	214,775	4.16٪
تركيا	2,988	0.33٪	289,170	5.60٪
الصين	0	0.00٪	236,601	4.58٪
ايطاليا	1,155	0.13٪	61,155	1.18٪
الأردن	55,399	6.15٪	91,504	1.77٪
ألمانيا	1,750	0.19٪	124,153	2.40٪
أمريكا	10,294	1.14٪	41,750	0.81٪
إسبانيا	1	0.00٪	60,608	1.17٪
فرنسا	550	0.06٪	51,629	1.00٪
مصر	204	0.02٪	43,501	0.84٪
بريطانيا	2,929	0.33٪	22,921	0.44٪
Netherlands	2,992	0.33٪	22,825	0.44٪
Rep. of Korea	299	0.03٪	38,352	0.74٪
السويد	181	0.02٪	26,069	0.50٪
EFTA	383	0.04٪	10,139	0.20٪
سويسرا	312	0.03٪	10,017	0.19٪
مجموعة الميركسور	0	0.00٪	26,396	0.51٪
Belgiuim	718	0.08٪	15,989	0.31٪
المملكة العربية السعودية	8,422	0.94٪	43,997	0.85٪
الامارات العربية المتحدة	7,402	0.82٪	15,835	0.31٪
كندا	908	0.10٪	2,687	0.05٪
الجزائر	1,724	0.19٪	0	0.00٪
قطر	11,427	1.27٪	4,827	0.09٪
الكويت	3,938	0.44٪	628	0.01٪
اليابان	476	0.05٪	12,486	0.24٪
اليمن	854	0.09٪	0	0.00٪

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

ملحق رقم (4) أكثر المنتجات الفلسطينية تصديراً إلى العالم لعام 2013

HS	المنتج	القيمة
680229	Monumental or building stone and articles thereof, simply cut or sawn, with a flat or even surface (excl. marble, travertine, alabaster, granite and slate, those with a completely or partly planed, sand-dressed, coarsely or finely ground or polished surfa	100,600
121190	Plants, parts of plants, incl. seeds and fruits, used primarily in perfumery, in pharmacy or for insecticidal, fungicidal or similar purposes, fresh or dried, whether or not cut, crushed or powdered (excl. ginseng roots, coca leaf and poppy straw)	52,379
720430	Waste and scrap of tinned iron or steel (excl. radioactive, and waste and scrap of batteries and electric accumulators)	41,771
392321	Sacks and bags, incl. cones, of polymers of ethylene	38,951
240220	Cigarettes, containing tobacco	35,351
680221	Marble, travertine and alabaster articles thereof, simply cut or sawn, with a flat or even surface (excl. with a completely or partly planed, sand-dressed, coarsely or finely ground or polished surface, tiles, cubes and similar articles of subheading 6802	30,084
640199	Waterproof footwear covering neither the ankle nor the knee, with outer soles and uppers of rubber or of plastics, the uppers of which are neither fixed to the sole nor assembled by stitching, riveting, nailing, screwing, plugging or similar processes (ex	26,238
251611	Granite, crude or roughly trimmed (excl. already with the characteristics of setts, curbstones and flagstones)	21,866
940350	Wooden furniture for bedrooms (excl. seats)	21,060
940429	Mattresses, fitted with springs or stuffed or internally filled with any material (excl. cellular rubber or plastics, pneumatic or water mattresses and pillows)	15,757
940161	Upholstered seats, with wooden frames (excl. convertible into beds)	14,994
441520	Pallets, box pallets and other load boards, of wood; pallet collars of wood (excl. containers specially designed and equipped for one or more modes of transport)	13,680
760429	Bars, rods and solid profiles, of aluminium alloys, n.e.s.	13,611
690810	Glazed ceramic tiles, cubes and similar articles, for mosaics, whether or not square or rectangular, the largest surface area of which is capable of being enclosed in a square of side of < 7 cm, whether or not on a backing	12,567
390190	Polymers of ethylene, in primary forms (excl. polyethylene and ethylene-vinyl acetate copolymers)	11,615